مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية

بين الإنماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود

دراسة ميدانية لكورنيش عين المريسة

إعداد

الدكتور نزيه الخيّاط

الدكتور هيفاء سلام



دار العلوم العربية

بيروت – لبنان

أن الكورنيش البحري لمدينة بيروت التي تشكل منطقة استقطاب جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية، وهو يعتبر جزء من هويتها الثقافية والتاريخية، يختزن جانبا كبيرا من ذاكرتها ومن حضارتها، ويعد هذا الحيز الجغرافي من مرتكزات ذاكرة أبنائها الجماعية التي امتدت لأجيال متتالية عبر الزمن. فالشاطئ البحري للمدينة المصنف منطقة إرث ثقافي وبيئي يستحق الإهتمام به وأن تشمله عملية التنمية الحضرية المستدامة بشروط المعايير الدولية، وهذه الحاجة إلى التنمية لا تلغي بالمقابل ضرورة أن تتناسب نوعية المشاريع وطبيعتها مع مكانة هذا الحيز الجغرافي الذي يشغل مساحة مهمة من وجدان أبنائها وذاكرتهم الجماعية، شرط ألا يتعارض أي مشروع تنموي أو تطويري مع دور ووظيفة المنطقة المستهدفة كفضاء جامع وحافظ لخصوصيات جميع مكونات الإجتماع اللبناني عامة والبيروتي خاصة. وعليه، لا بد من المواءمة بين ضرورة التنمية والحفاظ على ذاكرة المكان الجماعية.



د. نزيه الخياط

أستاذ جامعي، باحث في الشؤون الجيوسياسية والتنمية،

مدير عام جمعية النهوض اللبناني للدراسات والتمكين .



د. هيفاء سلام

باحثة وأستاذة علم الإجتماع في معهد العلوم الإجتماعية-

الجامعة اللبنانية، الفرع الأول

دار العلوم العربية – بيروت – لبنان

Telefax: 00961 1 817331

Email: nasser_ouloum@hotmail.com

مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية، بين الإنماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود (كورنيش عين المريسة نموذجا) ـ دراسة ميدانية

من إعداد

د. نزيه الخياط[1] و د. هيفاء سلام[2]

(1) أستاذ جامعي، باحث في الشؤون الجيوسياسية والتنمية؛ مدير عام جمعية النهوض اللبناني للدراسات والتمكين.

(2) باحثة وأستاذة علم الإجتماع في معهد العلوم الإجتماعية – الجامعة اللبنانية، الفرع الأول.

محتويات الكتاب

لائحة الجداول

ملخص الدراسة

تفتقر مدينة بيروت إلى مشاريع التنمية المحلية التي تلبي حاجات أبنائها للخدمات الأساسية وإلى تخصيص مساحات عامة توفر فرصا للتلاقي بين جميع المقيمين فيها. شكل الكورنيش البحري وما زال، المتنفس الرئيسي لسكان المدينة بعد تقلص المساحات العامة الخضراء المفتوحة، فبحسب معظم المبحوثين (80.4٪) يعتبر الكورنيش من المساحات القليلة المتاحة في العاصمة، ونقطة اجتماع ومكان للتسلية وممارسة بعض أنواع النشاطات الرياضية.

ما لفت النظر في الدراسة الحقلية التي أجريت أن الحياد السلبي وحالات الإعتراض كانت طاغية في المواقف التي عبر عنها المبحوثين حيال مشروع تطوير الكورنيش البحري المقترح من قبل بلدية بيروت. كما بينت النتائج أن مؤشرات الرضا العام عن البلدية في أداء وظائفها منخفضة ومنخفضة جدا. كشفت الدراسة أن مجموع الذين يعتبرون جهود بلدية بيروت غائبة وغير موجودة وناقصة وغير كافية شملت الشريحة الأكبر من المبحوثين بمجموع بلغ 95.7 ٪، بينما أكثر من نصف أفراد العينة بقليل لم يبد أي رأي حول إنجاز المشروع (لا أدري 52.2 ٪) لجهلهم به، وهذا بحد ذاته يعبر عن الإمتعاض من تقاعس محافظة مدينة بيروت ومجلسها البلدي عن القيام بدورهم وبواجباتهم وعدم الإلتزام تجاه الهيئة الناخبة.

الكلمات المفتاحية: المخطط التوجيهي، التنمية الحضرية المستدامة، العملية التشاركية، الذاكرة الجماعية، ذاكرة المكان، الهوية الثقافية، التخطيط العمراني الحضري، الإنماء المتوازن.

Abstract

Beirut's Maritime Frontline Upgrading Project: **Between the required Development and the missed Place Memory** (**Ain Mreisseh Coast Road as a Model _ A fieldwork study**).

The city of Beirut lacks local development projects for main services that fulfil the needs of its inhabitants, as well as public spaces that provide gathering opportunities for all of its dwellers. The maritime Coast Road has represented the foremost breathing space for Beirut residents and is still so due to shrinking open green public spaces. According to the majority of the respondents (80.4%), the Coast Road is regarded as a scarce accessible space in the city, it is a meeting point and a place for entertainment and sport activities.

It has to be noted that the fieldwork study showed the prevalence of negative neutrality and opposition among the respondents regarding the project of the maritime frontline Coast Road development proposed by Beirut municipality. Moreover, the results highlighting indicators of overall content were so low concerning the duties' performance of the municipality.

The findings revealed that those who consider the municipality endeavors inexistent, absent, insufficient and incomplete constituted the majority of the respondents up to a total of 95.7%; whereas, slightly more than a half of the respondents did not express an opinion towards the project (don't know: 52.2%) as they were unaware of it. This actually reflects displeasure with the failure of Beirut governorate and its municipal council to carry out their roles and duties towards the electoral body.

Key words: Master Plan, Sustainable Urban Development, Participatory Process, Collective Memory, Place Memory, Cultural Identity, Urban Land Planning, Equitable Development.

مقدمة منهجية

«الذاكرة بالنسبة للإنسان هي التجربة وهي التي تمنع الهزيمة!».

عبد الرحمن منيف

يعيش في المدن حاليا نحو 55 ٪ من سكان العالم أي 4.2 مليار نسمة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الإتجاه بصعود مضطرد. بحلول عام 2050، سيزداد سكان الحضر بأكثر من ضعف العدد الحالي، بحيث سيعيش في المدن 7 من بين كل 10 مواطنين في العالم.

في ظل مساهمة المدن بأكثر من 80٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، يمكن للتوسع الحضري أن يسهم في تحقيق النمو المستدام إذا ما أُحسن إدارته، وذلك بزيادة الإنتاجية وإتاحة الفرصة لروح الإبتكار والأفكار الجديدة للخروج إلى النور والإنتشار.

تؤدي المدن دوراً متزايد الأهمية في التصدي لتغير المناخ، لأن تعرضها لمخاطر المناخ والكوارث يزداد مع نموها. فقرابة نصف مليار شخص من سكان الحضر يعيشون في مناطق ساحلية، وهو الأمر الذي يزيد من خطر تعرضهم لعصف الرياح وارتفاع منسوب مياه البحر بفعل الإحتباس الحراري وازدياد سخونة الأرض.

وفي المدن الساحلية الأكبر في العالم ـ وعددها 136 ـ يتعرض 100 مليون نسمة أي حوالي 20 ٪ من سكانها، إضافة إلى أصولها البالغ قيمتها حوالي 4.7

تريليونات دولار لمخاطر الفيضانات الساحلية. كما أن نحو 90٪ من التوسع الحضري في البلدان النامية يتم بالقرب من مناطق معرضة لمخاطر طبيعية، كمجاري الأنهر ودلتاواتها، وعلى السواحل، وفي التجمعات السكانية العشوائية دون تخطيط (مجموعة البنك الدولي، 2020)

أدى التغير الديموغرافي والبيئي إلى التيقن والوعي بأهمية التنمية المستدامة عامة والحضرية خاصة. عُرفت الإستدامة الحضرية بأنها «تحسين نوعية الحياة في المدينة، بما في ذلك الجوانب البيئية والثقافية والسياسية والمؤسسية والإجتماعية والإقتصادية، دون أن تترك عبئًا على الأجيال المقبلة». (هولي، 2014)

وبتطور خطاب الإستدامة، بدأت تصاغ تعريفات «المدن المستدامة» وخصائصها. وفي أواخر التسعينيات، اقترح ديفيد ساتيرثويت ـ وهو خبير بارز في هذا المجال ـ خصائص المدينة «الناجحة». وقال ديفيد: «إن أي مدينة ينبغي أن تكفل حياة صحية وبيئات مصالحة للعمل، وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات». أيضًا ساق حججًا تقول إن «أية مدينة ـ تماشيًا مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة ـ ينبغي أن تكون في حالة توازن مع النظم البيئية، على سبيل المثال من خلال ضمان توازن منسوبات المياه الجوفية والحد من التلوث البيئي». (هولي، 2014)

ينتمي الإنسان إلى بيئته الإجتماعية والثقافية التي تتجسد من خلال النسيج العمراني، ومن أهم دلالات ارتباط الإنسان بالمكان وانتمائه لهويته الثقافية هو التراث المعماري بخصائصه المعنوية الذي يضفي على المكان هوية معمارية ذات دلالة ثقافية. إنطلاقا من هذا المبدأ وضعت أسس التخطيط المعماري المعاصر والذي يهدف في الدرجة الأولى إلى العمل على توفير البيئة الصالحة للحياة الإنسانية وإدراك واسع لتقدير التطور المتوقع للمدينة أو البلدة على المدى القريب والبعيد، والحرص على بناء علاقة وطيدة بين المادي والإنساني.

إن التخطيط المعماري الذي هو عبارة عن «أسلوب في التنظيم، يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن، وفقاً لأهداف محددة، يقصد به

وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة، بقصد تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية» (بدوي، مايو 2011، صفحة 128).

بناء على ماسبق، يمكن القول أن التخطيط العمراني يمثل البعد المادي والضروري لعملية التنمية المستدامة والإنماء المتوازن. يرتبط الإنماء المتوازن بوحدة الدولة واستقرار نظامها السياسي. وموضوع الإنماء المتوازن قديم العهد في لبنان، إذ عانى دائما من خلل في عملية التنمية، وقد تـجلى ذلك في التفاوت الـهائل في مستوى التنمية بين العاصمة ووسطها من جهة، وضواحيها والـمناطق النائية مـن جهة أخرى. وإذا كان من الطبيعي أن تكون العاصمة والـمناطق القريبة منها، ـ بحكم تطورها التاريخي وتعدد وظيفتها المركزية، كمجال جاذب للإستثمار والأعمال، ـ أكثر نـمواً، رغم أن ضواحيها غير متجانسة معها، فـمن غيـر الطبيعي أن يبقى التفاوت التنموي مع باقي الـمناطق قائماً. هذه الـمشكلة أشار إليها بوضوح تقرير بعثة (إيرفد) التي ترأسها الأب (ليبـريه) والتي استقدمت إلى لبنان منذ مطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب في ستينات القرن الماضي.

أدرك العهد الشهابي منذ انطلاقته بأن التوترات الطائفية في لبنان مسبباتها إقتصادية تنموية، فارتكز مشروعه على ضرورة إيلاء التنمية البشرية والإقتصادية والمناطقية اهتماما بشكل متوازن وجعلها هدفا لخلق المواطنة والهوية اللبنانية الجامعة. (سلام، 2019)

على الصعيد الوطني، كانت معاناة اللبنانيين كبيرة نتيجة الأحداث المأسوية التي عصفت بلبنان بدءا من عام 1975، ما أوجب العمل على تعزيز وتنمية وإقرار الحقوق الإجتماعية وصون الحريات الأساسية وتعميقها، لأن لبنان بما يمثله من نقطة إلتقاء حضاري وتنوع ثقافي ومن ثقل في هذا الميدان، يغتني وجوده ويزداد معناه عمقا بتعزيز كرامة الإنسان وحريته فيه وإطلاق قدراته ومواهبه. (مسرة، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية لبنان من منظور عربي ومقارن، 2018، صفحة 219)

أدى اجتماع أعضاء مجلس النواب اللبناني في مدينة الطائف في الـمملكة العربية السعودية، إلى الإتفاق على وثيقة الوفاق الوطـني، ضمّنوا هذه الوثيقة التي

أقرت بتاريخ 22/ 10/ 1998، بنداً ينص على ما يلي: «الإنـماء الـمتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام»، وقد ورد هذا البند تـحت عنوان (الـمبادئ العامة والإصلاحات) (سليمان، 2002).

ومما لا شك فيه أن إدراج الإنـماء الـمتوازن في الدستور، يعنـي أن الدولة اللبنانية رفعت هذه القضية إلى مستوى القضايا الأساسية واعتبرته ركن أساسي من الإصلاحات المطلوبة، ما يعني إيلاء الإنماء المتوازن الأهمية التي يستحق من خلال رسم سياساتها وتحديد موازناتها، وبـخاصة أنـها ربطتها بوحدة الدولة واستقرار نظامها السياسي، وهذه أمور أساسية لا يـمكن التهاون بـها، وأن على الـمجلس النيابي أن يأخذ بالإعتبار هذه القضية، من خلال مـمارسة دوره التشريعي، وفي مراقبة الـحكومة ومـحاسبتها. (حنبوري، كم تبلغ فجوة الثروات في لبنان؟ما خطورتها ؟ وأين أصبح الإنماء المتوازن؟؟ ، 2015)

تعتبر التنمية الإجتماعية والإقتصادية المتوازنة الضمانة لتحقيق السلم الأهلي وهي كفيلة بأن تجعل من لبنان وحدة إجتماعية إقتصادية صلبة، إذ على الرغم من تخمة المتاريس والمعابر طيلة 15 سنة من حروب (1975 ـ 1990) فيه لم تتمكن من تفكيك الوحدة الإجتماعية الإقتصادية في لبنان، رغم مساهمتها في خلق نوع من الإقتصاد الموازي بإشراف وتنظيم وانتفاع قوى الأمر الواقع المتصارعة، كل في نطاق مجاله الجغرافي المنقسم والمتقاسم فيما بينها، ما حرم خزينة الدولة من حقوقها وعائداتها طوال السنين الخمسة عشر الماضية من الحرب حتى إبرام اتفاق الطائف.

إن السياسات الإجتماعية وإدارة التعددية الإقتصادية والإدراك العملي واليومي للحقوق الإجتماعية والإقتصادية هي عناصر توحيد بالعمق، لأن هذه الحقوق تعتبر عابرة للإنتماءات الأولية transcommunautaire. (مسرة، أربعة عناصر للسلم الاهلي الدائم في لبنان انطوان نصري مسره، 2018، صفحة 127،128).

على الرغم من الدور الأساسي الذي يـجب أن تضطلع به السلطة الـمركزية في مـجال الإنـماء الـمتوازن، يبقى للإدارات اللامركزية (البلديات خاصة) دور

لا بد من أن تقوم به في هذا الإطار، وهو دور مساعد. فالإدارات اللامركزية إذا ما توفرت لـها القدرات البشرية والإمكانيات الـمالية، ومُنحت الصلاحيات الضرورية، يـمكنها أن تؤدي دوراً مساعداً للسلطة الـمركزية في تـحقيق الإنـماء الـمتوازن، وذلك عبر الصلاحيات الموكلة إليها على مستوى التنمية الـمحلية التي هي عنصر أساسي من عناصر الإنـماء الـمتوازن. فالإدارات اللامركزية لا يقتصر دورها على تقديـم الـخدمات الضرورية على الصعيد الـمحلي، وتنظيم وإدارة الشأن العام في إطار مجالها الـجغرافي، إنـما يتعدى دورها لهذه المهام من خلال إنشاء واستثمار بعض الـمرافق الإقتصادية المنتجة، التي تغذي موازنتها السنوية بالـمال، وتـمكنها بالتالي من القيام بالمهام الـملقاة على عاتقها، فتلعب دوراً متعاظماً في عملية التنمية الـمحلية، وبالتالي في مـجال الإنـماء الـمتوازن. (سليمان، 2002)

أدركت الحكومة اللبنانية عام 2016 التي كان يرأسها الرئيس سعد الحريري أهمية حاجة لبنان إلى الإنماء المناطقي المتوازن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعمد إلى تشكيل لجنة فنية لتنسيق الخدمات الضرورية بين المحافظات وحاجاتها، تحضيراً لأكبر خطة عمل تطويرية للبنى التحتية وخدماتها الأساسية، والتي عرفت لاحقا بخطة «مؤتمر سيدر» لدعم وإنقاذ الإقتصاد اللبناني عام 2018، فكانت هذه الخطوة خير دليل على الإهتمام بالإنماء المناطقي الذي هو أساس العمل في المرحلة المقبلة، وتأكيداً أن «كل اللبنانيين جزء لا يتجزأ من الدولة، وأن الدولة موجودة في كل لبنان وملتزمة شؤون كل المناطق في كل زاوية منه»، معتبراً أن «هناك أموراً يجب أن تتم معالجتها بسرعة، مثل الكهرباء والمياه والإتصالات لأنها أمور ملحة ومن أولويات الحكومة». (طوق، 2017)

تساهم العملية التنموية وخاصة المدينية منها في تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي، إذ أن استقرار المواطن في منطقة الإنتماء الجغرافي عامل مساهم في تنميتها المستدامة، ما يخفف من حالات التمرد والغضب على الواقع القائم والإنتظام العام للحياة اليومية، خاصة إذا ما وفرت له الدولة شروط العيش الكريم وعمدت إلى رعاية شؤون أبنائها وتقليص التفاوت الإجتماعي بينهم، ما يؤدي إلى زيادة تماسك النسيج الوطني. (سليمان، 2002)

تبقى العاصمة بيروت كغيرها من المناطق اللبنانية بحاجة إلى المشاريع التنموية، وهي تعتبر من أكبر مدن لبنان وأكثرها غنى وتنوعا في مكوناتها المجتمعية المتعددة، وهي فضاء جامع للبيئات الريفية والمدينية معاً، ما جعلها تلعب دوراً محورياً في الإقتصاد الوطني وفي الإدارة السياسية والمركزية للدولة اللبنانية حتى أصبحت نقطة جذب سكانية كثيفة، وهذا تطلب جهوداً كبيرة على مستوى تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية والخدماتية وتطويرها بشكل مستدام.

بموازاة الحاجة إلى مشاريع الإنماء المتوازن، الإجتماعي الإقتصادي، من أجل تفادي حدوث الصراعات والتصدعات المجتمعية العنيفة، فإن تفعيل وتنشيط الحفاظ على الذاكرة الجماعية المشتركة يؤدي إلى تحصين وحماية السلم الأهلي، لكونها تساهم في تعزيز المناعة المجتمعية المشتركة وفي عدم الوقوع في أخطاء الماضي المتكررة التي مر بها لبنان، وهذا يقتضي التذكر وأخذ العبر من تجارب الماضي كي لا ننسى. هذا يستدعي أيضاً الرجوع إلى التاريخ بما يطرح من معطيات وضعية ووقائع، وإلى الذاكرة التي تمثل الإدراك النفسي والعاطفي لهذه المعطيات وكيفية التفاعل معها وتأثيرها على السلوك. (مسرة، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية لبنان من منظور عربي ومقارن، 2018، صفحة 130)

انطلاقا مما تقدم، لا بد من الإشارة بأن الكورنيش البحري لمدينة بيروت التي تشكل منطقة استقطاب جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية، وهو يعتبر جزء من هويتها الثقافية والتاريخية، يختزن جانبا كبيرا من ذاكرتها ومن حضارتها، ويعد هذا الحيز الجغرافي من مرتكزات ذاكرة أبنائها الجماعية التي امتدت لأجيال متتالية عبر الزمن. فالشاطئ البحري للمدينة المصنف منطقة إرث ثقافي وبيئي يستحق الإهتمام به وأن تشمله عملية التنمية الحضرية المستدامة بشروط المعايير الدولية، وهذه الحاجة إلى التنمية لا تلغي بالمقابل ضرورة أن تتناسب نوعية المشاريع وطبيعتها مع مكانة هذا الحيز الجغرافي الذي يشغل مساحة مهمة من وجدان أبنائها وذاكرتهم الجماعية، شرط ألا يتعارض أي مشروع تنموي أو تطويري مع دور ووظيفة المنطقة المستهدفة كفضاء جامع وحافظ لخصوصيات جميع مكونات

الإجتماع اللبناني عامة والبيروتي خاصة. وعليه، لا بد من المواءمة بين ضرورة التنمية والحفاظ على ذاكرة المكان الجماعية.

ـ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم خصائص ومميزات المنطقة المستهدفة في المشروع (منطقة عين المريسة)، وإبراز هويتها الخاصة ودورها المميز ضمن محيطها الجغرافي.
- الكشف عن العلاقة التي تربط التخطيط العمراني بالهوية الثقافية الجماعية
- التعرف على مفهوم الذاكرة الجماعية وارتباطه بالمكان والزمان
- تحديد الأولويات التنموية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من واقعها الإقتصادي- الإجتماعي والبيئي الراهن.

ـ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بموضوعها كونه يتمحور حول مشروع مقترح غير منجز، تقدمت به بلدية بيروت لتطوير واجهتها البحرية في منطقة عين المريسة حصرا، دون أن يكون جزءا من مخطط توجيهي عام (Master Plan)، وبالتالي تعتبر الدراسة الحالية أداة علمية مناسبة لتسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يمكن أن تنتج عنه.

كما تنبع الأهمية من البعد المجتمعي للدراسة، لأن المشروع يستقطب إهتمام الرأي العام البيروتي واللبناني، إذ من المتوقع أن يشكل منطلقا ونموذجا لمنهجية جديدة في التنمية المدينية، على البلديات في المدن الكبرى اعتمادها وأن تكون المشاريع التي تطرحها محط نقاش واسع مع سكان المدينة وفعالياتها وهيئات المجتمع المدني فيها، تماشيا مع معايير التنمية الحضرية المستدامة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتمثل أهمية الموضوع في أنه يربط بين مجالات عدة من العلوم، وهي: علم الإجتماع الحضري، الهندسة المعمارية

والتنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يعرف بالعلوم البينية (Multi_disciplinarity). كما أنه وفي البعد العلمي والأكاديمي، من الملاحظ أن هناك ندرة في الدراسات والأبحاث ذات المقاربات الإجتماعية التنموية الحضرية في البيئة الأكاديمية، خاصة حول علاقة «الهوية الثقافية وذاكرة المكان بالإجتماع المديني» بكافة أبعاده ومستوياته الإجتماعية، مما قد يجعل من الدراسة الحالية مرجعا علميا، ذات منفعة معرفية للمتخصصين والباحثين في مجالات التنمية الحضرية.

ـ إشكالية الدراسة

إن حاجات الإنماء وضرورة مقاربته بأبعاده الإجتماعية المرتبطة بالهوية الثقافية وبالذاكرة الجماعية وعلاقة ذلك بالمكان، خاصة فيما يعود لمشروع حيوي كتطوير الواجهة البحرية لبيروت أدى إلى طرح **إشكالية** للدراسة تتمحور حول جدلية التكامل بين التخطيط العمراني والإنماء والمجتمع الإنساني. ظهر جليا حاجة لبنان عموما وبيروت خصوصا إلى مشاريع التطوير والإنماء التي تساعد بشكل كبير في إرساء الإستقرار الإقتصادي الإجتماعي وتعزيز الإنتماء الوطني والهوياتي من جهة، ومن جهة ثانية في التحول المتمثل في المتغير المجتمعي، الذي يمكن مواكبته عبر المشاريع الإنمائية، شرط عدم تأثيرها على هوية المكان الثقافية الجماعية بكل عناصرها، وبخلاف ذلك فإن هذا سيؤدي إلى إحداث فجوة كبيرة في الذاكرة الجماعية، بموروثاتها التاريخية، وفي رسم حدود جديدة غير واضحة المعالم لعملية التفاعل والإندماج المجتمعي المتعدد.

أدى المشروع المقترح من قبل بلدية بيروت الرامي إلى تطوير الواجهة البحرية الذي لم يخضع للنقاش المعمق مع أبناء المنطقة لتحديد تداعياته المختلفة، إلى اختلاف حوله بين سكان المنطقة المستهدفين بالمشروع، بل تم تظهيره وعرضه سريعا لمجموعة محددة من مدعوين انتقتهم البلدية دون الإعلان الواضح عن أهداف ومعايير المشاركة في هذه الدعوة، فإذا بمجموعة منهم عبرت من حيث المبدأ عن تأييدها لتنفيذ المشروع، إنطلاقا من حاجة بيروت وكورنيشها البحري تحديداً إلى خطط ترفع من مستوى خدماته، كونه وجهة سياحية ومنطقة

إستقطاب للزائرين من مختلف المناطق اللبنانية للتنزه وممارسة الرياضة اليومية والترفيه. أما المجموعة الأخرى، فأبدت إعتراضها على مبدأ المشروع بحد ذاته لأسباب عديدة، إجتماعية إقتصادية، قانونية، وبيئية، أولا لكلفته، وثانيا لأنه وفق ما تم الإعلان عنه، ليس من أولويات وحاجات المنطقة المتعددة، مع الإشارة إلى أنه ما سيسببه المشروع المقترح سيؤدي إلى إحداث فجوة كبيرة في الذاكرة الجماعية التي تجمع السكان وتربطهم بالمكان وتشكل هويتهم الثقافية الإنتمائية له.

يتفرع من هذه الإشكالية تساؤلات عدة على النحو التالي:

أ ـ هل المشروع الإنمائي، الذي طالما شكل مطلبا وحاجة ضرورية للنهوض بالمجتمع البيروتي وازدهاره، يحافظ على مشروعيته عندما ينتهك ويعبث بالمعالم التراثية للمدينة؟

ب ـ ما مدى تأثير هذا المشروع المقترح على بيئة المكان والحيز الجغرافي وخصوصيته؟ وما هي إنعكاساته على الذاكرة الجماعية والهوية الثقافية التي تربط السكان بالمكان وفيما بينهم؟

ج ـ ما هي حدود التمايز بين المشاريع التطويرية الفاقدة للروح والحياة في المدينة وتلك ذات الأبعاد التنموية الحضرية المستدامة التي تراعي الجوانب الإنسانية والإجتماعية؟

د ـ كيف يمكن للبلدية كجهة مسؤولة عن تنفيذ هكذا مشاريع، أن توائم بين دورها المحدد أساسا كأداة للتنمية المحلية من ناحية، والحفاظ على الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية لأبناء المنطقة التي يجسدها الكورنيش البحري في العاصمة من ناحية ثانية؟

هـ ـ هل يمكن للبلدية تنفيذ مشروع تنموي بمعزل عن موافقة وإشراك الإجتماع البيروتي بمختلف كياناته المدنية والإجتماعية والأهلية والثقافية وفعالياته المتعددة، ودون احترام توجهاته والوقوف عند آرائه بهذا الشأن؟

- المنهج المتبع في الدراسة

- المنهج المسحي: للوصول إلى النتائج المتوخاة إستندت الدراسة إلى **المنهج المسحي**، وهو أسلوبٌ منظمٌ يعتمد على تحليل الوضع الراهن لأي منشأة وتفسيره وتصويره وصولا إلى الإستنتاجات بشأنه، والذي يهتم بلحظة الأحداث التي تحدث وقت إجراء الدراسة، وينقسم إلى نوعين هما، المسح الوصفي والتحليلي، والمسح الكشفي أو الإستطلاعي. (الحياري، 2017)

ركزت دراسة موضوع مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية المقترح للتنفيذ على إستكشاف الوضع الراهن للمنطقة المستهدفة من المشروع، ووصف خصائصها الجغرافية البيئية والتراثية، وتحليل الجدوى الإجتماعية الإقتصادية لهذا المشروع الإنمائي وحدود المتغير الذي سيطال المكان، وتوصيف التصورات والمعاني الرمزية التي تربط سكان العاصمة عامة وأهالي المنطقة خاصة بموروثها الجمعي بجميع مكوناته كجزء من ذاكرتهم التاريخية المختزنة للمكان.

- التقنية المستخدمة لجمع المعلومات

إستخدمت في هذه الدراسة:

أ ـ **تقنية مقابلة المجموعات البؤرية أو المقابلة المركزة** Focus group. المجموعة المركزة هي أداة لجمع المعلومات تعتمد نوعاً خاصاً من المقابلات من حيث الغاية والتصميم، يبلغ عدد المجموعة في الحد الأدنى 4 وفي الحد الأقصى 12 شخصاً، ذوي اهتمامات مشتركة، وهي تهدف إلى الحصول على معلومات متعلقة بموضوع محدد في جو مريح آمن، وهي عبارة عن مناقشة مخططة.

أجريت المقابلة مع أربعة من الناشطين المعترضين على المشروع المقترح من قبل بلدية بيروت، وتضمنت أسئلة رئيسية شبه مفتوحة، تم تحضيرها مسبقا من خلال دليل المقابلة. ضمت المقابلة التي جرت واستغرقت 4 ساعات في إحدى مقاهي عين المريسة فئات مختلفة من الناشطين من السكان القاطنين في المنطقة، مهندسين معماريين ومدنيين. وكانت هذه المجموعة من الناشطين منسجمة فيما

بينها لجهة معارضتها للمشروع المقترح، وقد وفرت للموضوع بيانات غنية لا يمكن التوصل إليها من خلال المقابلات الفردية أو الإستبيانات المفتوحة.

إعتمدت هذه الوسيلة لجمع البيانات لأنها تركز على عملية التفاعل والمناقشة التي تتم داخل المجموعة للوصول إلى البيانات وتتيح فرص الفهم العميق لموضوع الدراسة.

ساعد هذا التفاعل في المجموعة المركزة المشاركين على إبداء آرائهم ومشاعرهم وتبادل الآراء وانخراطهم بالمناقشة بتوجيه من قبلنا، مما سمح بتوليد أفكار جديدة وبلورة مفاهيم مشتركة تتجاوز المعلومات الفردية وتعكس مفاهيم وقيم ووجهات نظر المشاركين فيها.

تم تدوين الملاحظات والأفكار خلال المقابلة إحتراما لطلب المجموعة ونزولا عند رغبتها بعدم التسجيل الصوتي. وفي مرحلة لاحقة، تم جمع المعلومات لإخضاعها للتفسير والتحليل. الإعتماد على هذا النوع من المقابلات جاء قبل صياغة الإستبيان لتوضيح وتعديل بنوده وفقاً لنتائج المناقشات البؤرية.

ب ـ **أداة الإستبيان**: اعتمد لإجراء الدراسة الإحصائية على الإستمارة، وبلغ عدد الأسئلة فيها 35 سؤالا، وكانت جميعها مغلقة. توزعت محاور الإستمارة على النحو التالي: البيانات الأولية، الكورنيش البحري وأسباب ارتياده، مشروع تطوير الواجهة البحرية للكورنيش، آراء المستطلعين حول كورنيش بيروت، مشروع تطويره ومكانته في الذاكرة الجماعية.

ـ إختيار العينة

تم إختيار **العينة المتاحة/ المتوافرة** في الدراسة، (Convenience Sampling). تتميز هذه الطريقة بالسهولة في إختيار الأفراد المتوافرين. إن هذا النوع من العينات يساعد إلى حد كبير على جمع المعلومات الإستكشافية، ولقد استخدمت بهدف رصد توجهات الرأي العام البيروتي، حيث ساعدت المعلومات التي جمعناها من أفراد العينة في التعرف على المشروع موضوع الدراسة والمواقف والآراء حياله.

تم لاحقا توزيع الإستمارة الإلكترونية على عينة متاحة والطلب من كل مبحوث مستهدف في الدراسة إحالة الإستمارة بدوره إلى محيطه وأصدقائه وأقاربه. وفي المرحلة الأخيرة، تشكلت عينة الدراسة بطريقة كرة الثلج (Snow Ball Sample)، وبلغ حجمها 301 مفردة. وفرت تقنية الإستمارة الإلكترونية سرعة في تعبئتها ومرونة في الوقت وتوفير في الجهد والمال.

تم إرسال الإستمارة إلى المبحوثين المستهدفين بالدراسة لتعبئتها وأنجزت الدراسة الميدانية في شهري نيسان وأيار من عام 2020.

- المحاور الأساسية للدراسة

توزعت الدراسة على أربعة محاور، تناولنا بعد عرض المقدمة المنهجية أهمية التخطيط الحضري ودوره في الحفاظ على مكونات المجتمع الإنساني وما ينتج عنه من مظاهر إنمائية وانعكاسها على التقدم والرفاه الإجتماعي الإقتصادي للأفراد، وحاولنا مقاربة الإنماء في لبنان وآفاقه عموما، وتحديدا في ظل مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية المقترح من قبل البلدية، بهدف الكشف عن الجوانب الإنمائية فيه وجدواه ومدى حاجة المنطقة إليه، ومن ثم طرحنا دور ذاكرة المكان وأهميتها في تشكل الهوية الجماعية في ضوء الحديث عن المشروع والتغيير غير الحميد الذي يمكن أن يطال هوية الكورنيش، وفق التصاميم المعروضة له التي تركز على النواحي الجمالية الصامتة والفاقدة للروح ولحياة المدينة. وأخيرا ًإستعرضنا التحديات الإقتصادية الإجتماعية، القانونية والبيئية الذي يطرحها المشروع، لنخلص في نهاية الدراسة إلى الخاتمة والإستنتاجات وصولا إلى التوصيات.

أولاً ــ أهميــة التخطيط والإنماء وانعكاســه على التقدم والرفــاه الإجتماعي الإقتصادي للأفراد

تمثل كل مدينة ظاهرة فريدة من نوعها، بالتالي من الصعوبة تحديد سمات عامة مشتركة للمدن، إذ أن كل مدينة في العالم لها طابعها الخاص المميز الذي

ترسمه ظروفها التاريخية وتحدده عوامل نموها. إن ما يميز المدينة عموما هو الحجم، الكثافة واللاتجانس. وربما الخاصية الملموسة الأكثر وضوحا في المدن تكمن في اللاتجانس الإجتماعي تحديدا، وفي أنماط العيش الحضري وتقسيم العمل الذي يتمثل بالإختلافات بين الأفراد من حيث المهن والمراكز الإجتماعية والإقتصادية.

يشكل بعد التخطيط الحضري ومبادئه المعاصرة عنصر مساهم في تحقيق التنمية المحلية وأدواتها وشروط نجاحها في الحيز الجغرافي المحدد (ضمن نطاق بيروت الإدارية). تكمن أهمية التنمية المدينية المستدامة بخضوعها للمتغيرات السريعة التي تطرأ على مورفولوجيتها ووظيفتها المتنامية بوتيرة سريعة وبنموها الديموغرافي المطرد، باعتبارها مجالا جاذبا للنشاط الإقتصادي المتنوع في ظل غياب الإنماء المتوازن مع الريف.

تبقى مشاريع الإنماء الحضري المستدام في العاصمة بيروت حاجة ملحة، لما لها من أهمية في تحقيق الرفاه الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي ودورها في تعزيز الإندماج الحياتي بين أبناء الإجتماع البيروتي الواحد، مع الأخذ بالإعتبار كل العناصر المساعدة المؤدية إلى تحقيقه، على أن يكون محورها الحفاظ على ذاكرة المكان الجماعية، كونها ركن أساسي من موروثها التاريخي وهويتها الثقافية المجتمعية المتعددة.

- **التخطيط العمراني الحضري ودوره في الحفاظ على مكونات المجتمع الإنساني**

تعد عملية التخطيط الحضري في البلدان المتقدمة أداة مهمة وفعالة لمعالجة المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع وما ينتج عنه من مشكلات وتحديات، وتزداد يوما من بعد يوم حاجة البلدان التي في طريقها إلى التنمية لمثل هذا النوع من التخطيط لمواجهة المشكلات، حيث شهدت هذه البلدان معدلات نمو حضري لم تعهدها من قبل، ولم تكن مدنها قد صممت أصلا لمواجهة معدلات النمو السريع وضبط أثاره السلبية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تجاوزت قدرة

تلك البلدان على مواجهتها، ولاسيما البنية التحتية والخدمات. (محمد، 2019، صفحة 11)

يعرف التخطيط بأنه العملية التي يتم بموجبها دراسة وتحليل بيانات الماضي والحاضر في سبيل توقع الأوضاع المستقبلية بما يقود إلى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في سبيل المستقبل، ويشمل تحديد الوسائل والسياسات والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بالجودة والتكلفة المطلوبة، كما يشمل تحديد ثقافة المنظمة وفلسفة النشاط، وكذلك الإطار الزمني لإنجاز الأهداف. (محمد، 2019، صفحة 18)

إن البعد المعاصر للتخطيط الحضري يشمل الإهتمام بالأوضاع الإنسانية البيئية والإقتصادية والإجتماعية من خلال التركيز على ما يوفر لها من خدمات ومرافق عامة وأساليب إدارتها. إستنادا على ذلك، يتبين أهمية تفعيل العمل بأسلوب التخطيط الحضري المعاصر كأداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، تتكامل فيه الأبعاد المكانية (العمرانية) مع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والإدارية. (محمد، 2019، صفحة 20)

يركز التخطيط العمراني المعاصر على الربط بين حجم التجمعات السكانية وعددها ومؤشر الفقر المتمثل بتدني المستوى المعيشي، وبنظر الأخصائيين، فإن مجمل الأدوات الخاصة بالتخطيط العمراني والمجالي قد أخفقت إلى حد كبير في تخطيط المدن وفق هوية المجتمع وخصائص المجال، ويفسر هذا الإخفاق بغياب الوسائل المادية بفعل الأزمات الإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى التباين الكبير بين ما تتضمنه المخططات والواقع، مما ساهم في تزايد المشاكل والعوائق المرتبطة بمظاهر التهميش والإقصاء العمراني. كما تتضح هنا ضرورة إعادة النظر في آليات وسياسات التخطيط العمراني وتحفيزها لتحقيق تخطيط حضري مستدام، مبني على مبدأ الشراكة بين مختلف المتدخلين والفاعلين في مجال التخطيط العمراني والمجالي (سفيان، 2019، صفحة 1).

إذا كان التخطيط العمراني يهدف إلى توجيه التنمية العمرانية للمدينة أو الإقليم، فإن عملية تطوير الخدمات والمرافق العامة، كأسلوب، يهدف إلى التعامل

المباشر مع هذه المرافق ورفع مستويات أدائها كما ًونوعا، يرتبط بشكل مباشر بالتخطيط الحضري الذي يمكن عده واحدا من الأنظمة العلمية المتعددة المجالات التي تخدمها تخصصات مختلفة تتكامل ما بين علوم الإقتصاد والإجتماع والهندسة المدنية من جانب البنية التحتية، والهندسة المعمارية من جانب البنية الفوقية المتمثلة في أنظمة البناء. (محمد، 2019، صفحة 20)

بغية الإنتفاع الأمثل من البيئة الحضرية يستند التخطيط الحضري إلى قواعد وأسس ومعايير كيفية وكمية يتم بموجبها تحديد مستوى استعمالات الأرض الحضرية ونسبها من استعمالات المخطط العام الذي يعد كقانون للسيطرة على توجيه نمو المدن بصفاتها (السكنية والخدمية والتجارية والنقل والمواصلات والمناطق الخضراء والترفيهية ...الخ)، وذلك وفق مجموعة من الأسس والمبادي بحيث:

- يحقق التوازن ما بين الإرث الحضاري للمدينة، ومشكلاتها الحالية، واحتياجاتها المستقبلية.
- يتجلي بالقيم الجمالية والذوقية والإجتماعية والأخلاقية التي تستطيع أن تعكس بيئة حضرية متوازنة.
- يحقق التوازن بين السياسات العامة للدولة ومتطلبات المجتمع.
- يضمن مشاركة شعبية واسعة لما هو متعلق بمتطلبات واحتياجات المدن التي ينجزها التخطيط،
- يستند إلى أسس قانونية وتشريعية تؤمنها الدولة لتدعم المنفذين في تحقيق أهداف التخطيط. (محمد، 2019، صفحة 21)

• التنمية المستدامة ودورها في تحقيق التقدم الإجتماعي الإقتصادي

عَرّفت هيئة الأمم المتّحدة تنمية المجتمع بأنّها العمليّات والمُمارسات التي يَتعاون فيها الأهالي، ويضمّون جهودهم مع جهود الحكومات لتطوير وتحسين ظروف المجتمع المحليّ، الإجتماعيّة والإقتصادية والثّقافية، والسعي لتحقيق

تكامل المُجتمعات في واقع الأمّة وجعلها قادرةً على الإشتراك في مَسيرة التقدّم القومي.

تسعَى التنمية لتعزيز قدراتِ الإنسان وأفكاره وتوجّهاته، والترقي بإمكانيّاته وحفظ مَصالحه وحرّياته؛ حيثُ يُعدّ الإنسان غايةً لها، كما أنّها تُعنى بجوانب الإنسان المَعنويّة لتُمكّنه من أن يكون فَرداً صالحاً قادراً على تَحقيق حاجاته وحاجات مجتمعه، كما يُعدّ الإنسانُ الوسيلة والأداة التي تقوم التنمية بتحقيق غاياتها وطموحاتها من خلاله عبر تفاعله الإيجابيّ، وعلمه، ووعيه بعقبات الأمّة ومشاكلها. (أحمد، 2018)

أجمعت آراء معظم المهتمين بمسائل الإنماء الإقتصادي بأن عملية الإنماء development لها منطلقات محددة، فهي عملية مصممة ومسببة، بمعنى أنها مقصودة وموجهة من خارج الحركة الإقتصادية العادية.

تبدأ فكرة الانماء، عادة، كنتيجة «لعدم الرضى»، عند أكثرية الشعب أو جزء منه، عن وضع التخلف الذي يعيشونه. وقد يكون السبب المباشر الذي يدفع بهذه الحالة سبباً إقتصادياً أو إجتماعياً او سياسياً أو أي سبب آخر. المهم أن شعور «عدم الرضى» يولد نوعاً من «النقمة» على الوضع الإقتصادي ـ الإجتماعي، كما يولد توقاً إلى التحسن. وإذا ما خرجت هذه النقمة من مرحلتها السلبية إلى مرحلة إيجابية، أي إلى إستعداد عام للعمل وتحمل المشاق التي تنتج عن عملية الإنماء، عندها يصبح الجو مهيئاً لدفع عملية الإنماء إلى الأمام والإسهام في نجاحها. (خوري، 1961)

نظرا لأهمية موضوع الإنماء، ربطت الأمم المتحدة التقدم الإجتماعي والإنماء الإقتصادي بالسلم والأمن الدوليين، وإعتبرتهما أمور وثيقة الترابط ومتبادلة التأثير. وكما تؤكد على أهمية وجود إستراتيجية للإنماء المتكامل تراعي نواحيه الإجتماعية تمام المراعاة في جميع المراحل، تعترف كذلك بأن المسؤولية الأولى عن إنماء البلدان النامية تقع على عاتق هذه البلدان ذاتها، ويترتب على الدول الأعضاء مسؤولية إنتهاج سياسات داخلية وخارجية تستهدف تعزيز الإنماء الإجتماعي في جميع أنحاء العالم.

جاء في المادة 2 من «الإعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الإجتماعي» بأن التقدم والإنماء في الميدان الإجتماعي يؤسس على إحترام كرامة الشخص الإنساني وقيمته. ويجب أن يكفلا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية.

أما المادة 5 منه فقد اشترطت إشتراك جميع عناصر المجتمع إشتراكا إيجابيا، فرديا أو عبر الجمعيات، في تحديد وتحقيق أهداف الإنماء المشتركة، مع مراعاة الإحترام التام للحريات الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واعتبرت المادة 9 أن التقدم والنمو الإجتماعي يقتضي الإعتراف بما للأمم جميعا من مصلحة مشتركة في القيام، لأغراض سلمية محضة ولمصلحة الإنسانية قاطبة، باستكشاف وحفظ واستعمال واستغلال ما تشمله البيئة من مناطق خارج حدود الولاية القومية، مثل الفضاء الخارجي وقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

كما طالبت المادة 15 من الإعلان باعتماد تدابير من شأنها كفالة مشاركة جميع عناصر المجتمع على النحو الفعال والمناسب، في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج الإنماء الإقتصادي والإجتماعي القومية. (المتحدة، 11 كانون الأول 1969)

وبناءا على ما تقدم، نطرح التساؤلات التالية: إلى أي مدى يراعي المشروع التطويري لواجهة بيروت البحرية المقترح من قبل بلدية بيروت المعايير والشروط المطلوبة المعتمدة في التخطيط الحضري؟ ما هي مظاهر التقدم الإجتماعي الإقتصادي المتوقع تحقيقها جراء تنفيذ المشروع؟

- **التنمية في لبنان وآفاق الإنماء المتوازن**

إذا ما تناولنا تجربة لبنان في مجال اللامركزية الإدارية وتحديداً البلديات، نرى أن المرسوم الإشتراعي رقم 118 تاريخ 30/ 6/ 1977، والذي لا يزال يحكم، مع تعديلاته، عمل المجالس البلدية، منح البلديات صلاحيات واسعة، بحيث لا تنحصر صلاحياتها في إطار الخدمات العادية والضرورية فقط؛ بل تتجاوزها إلى كل ما له علاقة بالتنمية الشاملة على المستوى المحلي. فقد نصت المادة

47 من المرسوم المذكور آنفاً على أن «كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة، في النطاق البلدي، هو من إختصاص المجلس البلدي، وللمجلس البلدي أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر المواضيع ذات المصلحة البلدية، ويبدي ملاحظاته ومقترحاته فيما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي». وقد نصت المادة 48 على أن «للأنظمة التي يصدرها المجلس البلدي في المسائل الداخلة ضمن اختصاصه صفة الإلزام ضمن النطاق البلدي». (سليمان، 2002)

أدركت الحكومات اللبنانية أهمية التنمية والإنماء المتوازن، إذ لا تخلو البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ إتفاق الطائف حتى الآن، من بند أساسي يتعهد تطبيق سياسة «الإنماء المتوازن» وإطلاق المشاريع التنموية والخدماتية لكل المناطق، لكنه غالباً ما يبقى حبراً على ورق، بحيث تخضع المشاريع لقوة ونفوذ الفريق السياسي في هذه المنطقة أو تلك، بما يرفع من شعبيته ورصيده في الإنتخابات، وهي توزّع بعيداً عن معايير الشفافية، إن لجهة حسن التنفيذ أو لجهة حاجة المنطقة إليها. وغالباً ما تخلق هذه المشاريع خلافات سياسية بين القوى النافذة داخل السلطة.

ولا ينفي بعض السياسيين هذا الواقع السائد في لبنان من محاصصة وسيطرة الذهنية الطائفية الفئوية التي غالبا ما تتغلب على الإرادة الحقيقية في تحقيق الإنماء المتوازن، ومن هؤلاء عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب ياسين جابر الذي يرى أن المشاريع الإنمائية في لبنان «لا تعتمد المعايير المطلوبة، بل قاعدة «الشاطر بشطارته»، وأن الفريق الموجود بموقع حساس ويمتلك السلطة يحيل معظم المشاريع إلى منطقته... للأسف منذ ثلاث سنوات حتى الآن، لدينا شكوى من تنفيذ المشاريع غير المثالية والتي لم تؤت أكلها، رغم الأموال الباهظة التي صرفت عليها». على سبيل المثال: «معالجة المياه المبتذلة كلّفت الخزينة 700 مليون دولار، ومع ذلك هناك 80 في المائة من محطات التكرير معطلة ومياه البحر باتت ملوثة بالمجارير على طول الشاطئ اللبناني». (يوسف، 2019)

لم تلعب البلديات عموما الدور المفترض أن تلعبه على صعيد التنمية المحلية، وبالتالي لم تلعب دوراً على صعيد الإنماء المتوازن، وبخاصة أن

السلطة المركزية لم تضع حتى الآن خطة لتحقيق الإنماء المتوازن الذي لا يزال حتى الآن مجرد شعار يطرح في التداول السياسي فقط، على الرغم من أنه أصبح بندا في الدستور اللبناني، عوضا عن أنه بند في وثيقة الوفاق الوطني. (سليمان، 2002)

ثانياً ـ مشروع واجهة بيروت البحرية في غياب الجدوى الإنمائية

عانى لبنان خلال العقود الأربعة الماضية من حروب وأزمات كبيرة أرخت بثقلها سياسياً، إجتماعياً وإقتصادياً على الواقع اللبناني بكافة جوانبه. بعد التدمير والإنتهاكات على أنواعها التي سبّبتها الحرب الأهلية في لبنان عامة وبيروت خاصة. أتى الرئيس الشهيد رفيق الحريري بمشروع لإعادة بناء الحجر والبشر لينفض غبار الحرب عن الوطن وإعادة الأمل لأبنائه بمستقبل واعد، فكان القوة الدافعة والمحركة في إطلاق مشروع إعماري نهضوي وطني لإعادة بناء الدولة، على المستويات كافة، واعتبر حينها الأكبر في المنطقة العربية.

ولأن بيروت كانت ولا تزال قلب الوطن ومركز اتخاذ القرار فيه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأكثر تضررا من الحرب الأهلية، فهي شكلت الفضاء الجامع للإجتماع اللبناني المتعدد، ماحدا بالرئيس رفيق الحريري تخصيص بيروت بالمشاريع الإعمارية والإنمائية المتعددة والمتنوعة التي لم تشهد له مثيلاً في تاريخها المعاصر، فعمل على مدى أكثر من عِقد من الزمنٍ على إخراج العاصمة من تحت الأنقاض وإعادة إعمارها في عمل اعتبر الأهم في الشرق الأوسط على الساحل الشرقي للمتوسط في ظروفه وخلال فترة زمنية إستثنائية في التنفيذ، متشبثاً بعزمه وحلمه لإعادة بيروت لؤلؤة المدن المتوسطية وجوهرة الشرق الأوسط. (طوق، 2017)

إن الإنماء المديني في بيروت وسواها من المدن حق بديهي للمواطن من دون منة من أحد، وهو من الموجبات الأساسية للعمل البلدي فيها دون تمييز أو إستثناء بين مناطقها وأحيائها، لجهة تطوير وتأهيل بيئة المدينة وطرقاتها وتحسين البنية التحتية فيها والحد من الإنبعاثات الملوثة المتعددة في أجوائها وإيجاد

المعالجة المستعصية لأزمة النفايات التي أثقلت صحة اللبنانيين أمراضاً وتلوثاً وانتهاكاً لأبسط حقوقهم فيها.

على الرغم من محاولات بلدية بيروت وضع خطط ومشاريع عديدة تحاكي متطلبات تطوير وإنماء العاصمة، إلا أنها لم ترتق إلى مستوى وضع مخطط توجيهي عام للتنمية المدينية المستدامة للعاصمة الذي يحدد من خلاله أولويات المشاريع المطلوبة وفق تسلسل زمني يلبي حاجات ومتطلبات الإجتماع البيروتي ككل، سواء تلك المتعلقة بتطوير البنى التحتية وحل أزمة السير والنقل الخانقة لتخفيض نسبة الإنبعاثات وتلوث الهواء في مجالها، كي تصبح أجواءها صديقة للبيئة وإنارة الطرقات والشوارع وصيانتها، كما زيادة المساحة الخضراء فيها والإنطلاق بخطة معالجة النفايات (حنبوري، كم تبلغ فجوة الثروات في لبنان؟ما خطورتها؟ وأين أصبح الإنماء المتوازن؟؟، 2015) التي تبدأ بالفرز من المصدر ثم في المعمل وصولاً إلى معالجتها وفق أحدث المعايير والتقنيات المعتمدة دولياً، أو لجهة تطوير واجهة بيروت البحرية وحدود التكامل والتناغم مع الحيز الجغرافي المديني المنظم في منطقة سوليدير.

يستنتج من مجمل ما تم عرضه من خطط تطويرية أنها كانت عبارة عن مشاريع لجزر مستقلة عن بعضها البعض، تفقد قيمة جدواها لكونها وضعت من خارج رؤية لإطار مخطط توجيهي عام مطلوب.

وعليه، فإن هذه الرؤية الشمولية لعملية التنمية المدينية الموجب وضعها من قبل المجلس البلدي في بيروت لم يتم تنفيذها أو تظهيرها وعرضها ومناقشتها مع أبناء العاصمة كونهم المعنيين مباشرة بعملية الإنماء الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي، والبيئي، خاصة وأن هذه العناصر مجتمعة يجب أن ترتقي بهم إلى مستوى الإدراك والوعي والإلتزام بثقافة التنمية المدينية المستدامة، ما يحتم ضرورة تسريع العمل وتنسيق الجهود بين محافظة مدينة بيروت ومجلسها البلدي لحل الإشكاليات القانونية المتعلقة بتداخل الصلاحيات بينهما، وهي حالة إستثنائية غير مسبوقة في كبريات بلديات المدن اللبنانية.

أ ـ مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية

لمتابعة قضايا الإنماء في مدينة بيروت أنشئت جمعيات محلية أهلية عديدة فيها ولكن أبرزها وأكثرها تمثيلاً لفعالياتها كانت جمعية «مؤتمر إنماء بيروت» التي تأسست عام 2017 [1] (مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، 2019)

لم يكن يمضِ عشر سنوات على إجراء صيانة عامة لواجهة بيروت البحرية وتحديدا في منطقة كورنيش عين المريسة، بكلفة 12 مليون دولار أميركي، حتى أعلن المجلس البلدي للمدينة، في أواخر كانون الثاني من العام 2019، عن قراره تنفيذ مشروع لتطوير كورنيش واجهة بيروت البحرية في المنطقة عينها، علماً أن الواجهة البحرية للعاصمة تمتد من حدود نهر بيروت حتى فندق السمرلند في الجناح، بطول حوالي 13 كلم مروراً بالمرفأ وأحواضه وصولاً إلى مسبح السان جورج، امتداداً إلى كورنيش عين المريسة مروراً بطلعة الروشة والرملة البيضاء وصولاً إلى السمرلند، ما يعني ضرورة أن يكون أي عمل تطوير لتلك المنطقة المستهدفة منسقا بشكل تكاملي مع شركة سوليدير التطورية والخاضعة لقانون خاص يستند إلى مخطط توجيهي نافذ، وهذا ما لم يحصل. وحسب ما جاء في إعلان رئيس بلدية بيروت، جمال عيتاني، فقد تم رصد مبلغ 25 مليون دولار أميركي لأعمال المشروع. (السباعي، 2019)

أعلن المجلس البلدي لمدينة بيروت، بالتعاون مع «شركة رفيق الخوري للمقاولات» وشركة VDLA للإستشارات، مخططاً لتطوير كورنيش بيروت البحري (في منطقة عين المريسة)، دون نشر دراسة تقويم الأثر البيئي للمشروع التي سبق

(1) من غاياتها: 1 ــ جمع ممثلي بيروت المنتخبين من نواب ومجلس بلدي ومختارين وهيئات إقتصادية ونقابية وتربوية وإجتماعية وفعاليات في بوتقة. واحدة تتخطى الإنقسامات الجغرافية والسياسية والطائفية وسواها، ما يشكل صورة دقيقة للمجتمع الاهلي في بيروت 2 ــ معالجة المطالب الإنمائية للعاصمة وأهلها ومتابعة تحقيقها لدى مختلف المراجع والإدارات. 3 ــ تعزيز دور بيروت الوطني المحوري في لبنان. 4 ــ الإسهام في معالجة مشاكل أحياء العاصمة وسكانها وموقعهم في مختلف المجالات والإدارات. 5 ــ تجسيد إنصهار العائلات والطوائف والمذاهب ما يسهم في تعزيز وحدة لبنان الوطن والدولة. 6 ــ المساهمة في إنماء العاصمة ودورها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية وسواها.

وأعلن إنجازها، بما يوحي بنيّة جدّية للبدء في تنفيذه قبل تنفيذ كامل الدراسات والمخططات المتكاملة العائدة لواجهة بيروت البحرية كمجال جغرافي واحد، وإن تعددت وظائفه، وذلك من خلال المخطط التوجيهي العام العائد لها، فيما «قدرت مدة التنفيذ بين 18 و24 شهراً». (مؤتمر إنماء بيروت، الإثنين 16 أيلول 2019)

إنتشرت على الوسائل الإعلامية صور وتصاميم تتسم بجماليات ورقية دعائية لمشروع تطوير جزء من الواجهة البحرية والمحددة بمنطقة عين المريسة.

يُلحظ في الصور الموزعة للمشروع إنشاء أكشاك ثابتة، عددها 19 على طول الكورنيش وردم البحر، وتدمير صخور شاطىء عين المريسة التي تشكل إرثاً بيئياً ـ ثقافياً مهماً لأهالي ورواد المنطقة. ووفقاً للصور أيضاً، يلحظ المشروع في الحيز المواجه لجامع عين المريسة ردم البحر واستحداث مصطبة إسمنتية متدرجة تمتد داخل البحر، تبدأ من مستوى الطريق وتنتهي على مستوى الصخور داخل البحر لمسافة 110 أمتار وعمق 15 متر، على أن يعاد تشجير الكورنيش، لكن بأشجار الصنوبر هذه المرة! (عياد، 11/ 5/ 2019)



أدت الإعتراضات الكبيرة على قرار المحافظ بالموافقة على إنشاء الأكشاك

بالتراضي بأهالي منطقة عين المريسة وأبناء بيروت بالتهديد بتحرك شعبي واسع للضغط على الحكومة للعودة عن هذا القرار، ما حدا برئيس الحكومة سعد الحريري التدخل والطلب من المعنيين إلغاء هذا المشروع الذي يعتبر تماديا واضحا في التعدي على الأملاك العامة في هذه المنطقة ومصادرة لحق مواطني العاصمة بهذا الحيز الجغرافي الجامع للإجتماع البيروتي.

ب ـ الخصائص الديموغرافية والدلالات السوسيولوجية لعينة مستطلعة من الإجتماع البيروتي

للوقوف على آراء الرأي العام البيروتي من المشروع المقترح، أجريت دراسة ميدانية إحصائية على عينة متاحة قوامها 301 مفردة من أهالي بيروت وسكانها. شكل الذكور فيها نسبة 52.5٪ والإناث 47.5٪. تمثلت الفئات العمرية فيها بشكل واسع، إذ أن نسبة 9٪ منهم تراوحت أعمارهم بين (25 ـ 34) سنة، أما فئة الأعمار الواقعة بين (35 ـ 49) سنة فبلغت 33.9٪، وشكلت الفئة العمرية (50 ـ 59) سنة 25.2٪، في حين أن الفئة بين (60 ـ 69) سنة بلغت 17.9٪.

يلاحظ أن فئة الشباب التي لم تتجاوز أعمارهم 49 سنة حظيت على أكثر من ثلث العينة (42.9٪)، وتقاربت النسب في العينة بين الذكور والإناث، وهذا مؤشر مفيد لأنه يمد الدراسة بمعلومات عن مواقف واتجاهات المبحوثين بحسب النوع الإجتماعي، لا سيما وأنه محدد للهوية الإجتماعية (Social Identity) التي تتميز بمجموعة من الإنتماءات للفرد داخل النظام الإجتماعي، فكل فئة أو مجموعة في المجتمع تكتسب الهوية التي تتماشى مع تعريفها الإجتماعي، وهي تعتبر في الوقت نفسه وسيلة إدماج أو إقصاء، لأنها من جهة تعرف الفرد بانتمائه إلى فئة محددة، نظرا لتشاركه مع أعضاء آخرين في الأهداف والإهتمامات المتقاربة أو المتشابهة، ومن جهة أخرى، فهي تميزه عن الفئات الأخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الهوية الإجتماعية التي تشكل جزءاً من الهوية الثقافية تعتبر من المعايير الأساسية التي تؤخذ بعين الإعتبار في المقاربات الحديثة للتخطيط العمراني المدني والتي باتت في عصرنا الحديث تهتم بالعنصر البشري

وتسعى إلى تلبية الإحتياجات العضوية للإنسان (Biotope) بقدر احتياجاته النفسية (Psychotope).

بالنسبة للمؤهل العلمي، حاز الجامعيون على النسبة الأكبر في التمثيل 89.7٪، يعود السبب في ذلك إلى أن الإستمارة تم تداولها في الوسط الجامعي بين الطلاب على الإنترنت نظرا للظروف الصحية التي كانت سائدة في الفترة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية.

بات من المعروف أن التعليم هو المحرك الأساسي في تطور أي أمة، فهو يؤدّي إلى زيادة الدخل ويشكّل الرافعة الأساسية للترقّي الإجتماعي. ولكن العلاقة بين التعليم والترقّي الإجتماعي مرتبطة أيضاً بنوعية التعليم وبالظروف الإقتصادية للأسر والأفراد، ولكن الأزمات الصحية والإقتصادية المتزامنة في لبنان حالت دون حصول الطلاب على تعليم طبيعي ذو جودة عالية، ومما فاقم من هذا الوضع تراجع مستويات المعيشة والدخول الشهرية لدى الأسر اللبنانية.

على مستوى الحالة الإجتماعية، بلغت نسبة المتأهلين 69.8٪، والعازبين 20.9٪. شكل حجم الأسرة المؤلفة من (3 ـ 5) فردا ما نسبته 70.4٪ والأسر المكونة من (1 ـ 2) أفراد 20.9٪، أما الأسر التي يتراوح حجمها بين (6 ـ 8) أفراد سجلت نسبتهم 7.6٪ من مجموع العينة.

يلاحظ مما تقدم أن نسبة العازبين بين الشباب في مدينة بيروت في ازدياد نظرا للتضخم وتقلص فرص العمل والأزمة الإقتصادية والمالية التي يمر بها لبنان منذ عام 2019 والتي تمثلت في عزوفهم عن الزواج أو في تأخر سن الزواج لدى هذه الفئة. تشير الإحصاءات بأن لبنان «يتصدر قائمة الدول العربية في تأخر سن الزواج بين الشباب والذي وصل إلى ما بين 27 و32 عاما بالنسبة للشابات و31 عاما بالنسبة للشباب، حيث بلغت هذه النسبة 85٪ (الحلاق، كابوس «العنوسة» يخيّم.. لبنان يتصدر العالم العربي، 2019)، حسب آخر الدراسات التي أجرتها وسائل إعلام غربية، ومراكز أبحاث في العام 2018، في حين كان معدل سن الزواج خلال التسعينات، ما دون 30 عاما بكثير». (حمية، 17)

تعود ظاهرة تأخر الزواج إلى أسباب عديدة؛ أبرزها الأعباء الإقتصادية،

إرتفاع نسبة الفقر، تفشي البطالة، تدنّي فرص العمل، إرتفاع إيجارات وأسعار السكن، إرتفاع تكاليف المعيشة مقارنة بالرواتب المتوافرة وارتفاع المهور. كما وترتبط مشكلة البطالة بالركود الإقتصادي المستمر منذ أعوام الذي انعكس على تراجع فرص العمل وهجرة الشباب للعمل في الخارج.

على صعيد آخر، تلعب تكاليف الزواج دورا كبيرا في تأخر سن الزواج بين الشباب في لبنان والقدرة على تحمل تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى الضرائب المباشرة التي ارتفعت معدلاتها بشكل كبير. «فبحسب مؤسسة كريديت سويس، فإن أغلب الثروة اللبنانية المقدرة ب 99 مليار دولار أمريكي لعام 2017، تتركز في يد 3 ٪ من السكان». (حمية، 17)

يضاف إلى الأسباب المؤدية إلى انخفاض سن الزواج الآنفة الذكر الأزمة العقارية، إذ توقفت المؤسسة العامة للإسكان عن إعطاء قروض للبنانيين لشراء الشقق على المدى الطويل، ثم في بدايات عام 2019 توجهت المؤسسة العامة للإسكان إلى رفع الفوائد على القروض السكنية من 3.78 ٪ إلى 5.9 ٪، ما زاد من الأعباء على الجميع، ومنهم الشباب المقبل على الزواج». (حمية، 17)

من المنظور السوسيولوجي، يؤدي تأخر سن الزواج إلى تغيير في الهيكلية الديمغرافية للمجتمع اللبناني من حيث تفريغه من شبابه وارتفاع نسبة الكهولة، إذ أن هذا الإتجاه نحو الزواج يقلص من عدد الأولاد، ما يؤدي إلى تغير في طبيعة العائلة اللبنانية واتجاهها صوب النموذج الغربي الصغير أو العائلة النواتية. وهذا ما ظهر في النتائج التي أفرزتها الدراسة الميدانية، إذ بلغ حجم الأسر الذي لم يتخط عدد أفرادها 5 أفراد 70 ٪.

على الصعيد العام، إن التحولات التي شهدها لبنان سواء من الناحية الإقتصادية، حيث تراجعت المداخيل وفرص العمل وزادت الهجرة، أو الإجتماعية وتحديدا انتشار تعلم الفتيات والتوجه نحو تحقيق الإستقلالية المادية، شكلت عوامل أدت إلى تبدل في خيارات اللبنانيين من حيث تراجع حالات الزواج مقابل ارتفاع في حالات الطلاق قياساً إلى عقود الزواج في الفترة الممتدة من العام 2014

ـ 2018 التي بلغت 19.6 ٪، مقارنة بـ 15.6 ٪ للفترة الممتدة ما بين الأعوام 2009 ـ 2013» (حمية، 17).

بالنسبة للوضع المهني، بينت النتائج أن نسبة الذين يمارسون مهن حرة من المبحوثين بلغت 22.9 ٪، وهذه النسبة متقاربة مع الذين يعملون في القطاع التعليمي والتي بلغت 22.6 ٪، أما الذين يعملون في مؤسسات إقتصادية خاصة، فبلغت نسبتهم 19.6 ٪، والذين لا يزاولون أي عمل شكلوا 18.6 ٪.

تجدر الإشارة إلى ازدياد نسب البطالة عموما في لبنان، إذ «تراوح معدل النمو في لبنان بين 1 و2 ٪ للفترة بين 2011 و2018، فيما تبلغ نسبة البطالة نحو 25 ٪ ونحو 35 ٪ لدى فئة الشباب، بحسب إحصاءات رسمية» (الحلاق، كابوس «العنوسة» يخيّم.. لبنان يتصدر العالم العربي، 2019)، متركزة بين فئات الشباب. وتزداد المعاناة إطرادا بالبعد الجغرافي عن المركز إلى أطراف لبنان البعيدة عن المدن والمراكز الرئيسية، حيث تزداد فيها نسب البطالة، وتنخفض فيها الأجور بنسبة كبيرة.

وتضمّ الطبقة الوسطى أصحاب المهن الحرة، مثل المهندسين والأطباء والمحامين، الذين باتت أوضاعهم صعبة أيضاً، إذ إنّ هذه المكونات التي تعدّ أساسيّة في البنية الإجتماعية تعاني مثل بقية فئات المجتمع من خللٍ في توزيع الدخل، حتى أنّ البعض بدأ يتحدّث عن ظاهرة الطبيب الفقير، والمهندس الفقير، والمحامي الفقير، وفق ما يقوله الخبير الإقتصادي كمال حمدان، المدير التنفيذي لمؤسسة البحوث والإستشارات في لبنان. (الجمال، 2020).

أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى من الأسر57.4 ٪ بلغ دخلها الشهري بين 3 ملايين ـ 5 ملايين ل.ل.، في حين أن نسبة 22.6 ٪ منهم تراوح دخلهم بين مليون ونصف ـ 3 ملايين ل.ل.، وتساوى تمثيل الأسر في العينة التي بلغت دخولهم الشهرية أقل من 800 ألف ل.ل. وتلك التي تراوحت دخولهم من 800 ألف ـ مليون ل.ل شكلت نسبة 10 ٪.

أما لجهة التصنيف من حيث الوضع المادي، إعتبر 44.9 ٪ من المبحوثين أن

وضعهم متوسط، وما نسبته 38.2 ٪ أفادوا أن وضعهم جيد وجيد جداً، في حين أن 17 ٪ من الأسر صنفوا وضعهم بالضعيف والضعيف جداً.

يشار إلى أن هذا التصنيف للوضع الإقتصادي كما عبر عنه المستطلعون في الدراسة حصل في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية، وذلك قبل اشتداد الأزمة الصحية وتردي الأوضاع الإقتصادية التي يشهدها لبنان منذ العام 2019 والتي تعمِّق الهوة بين الطبقات الإجتماعية، إذ «نبَّه البنك الدولي إلى احتمال ارتفاع نسبة الفقر في لبنان إلى 50 ٪. مع الإشارة إلى أن تقديرات البنك الدولي لعدد اللبنانيين الفقراء كانت تصل بهم إلى نحو الثلث (نحو 33 ٪) عام 2018، كما نبَّه إلى أن الطبقتين الفقيرة والوسطى سوف تكونان الأكثر تضررًا في مثل هذه الأزمات الإقتصادية، فضلًا عن أن أسعار السلع ارتفعت، والعديد منها تخطى نسبة ارتفاعه 40 ٪ (عمر، 2020).

يقضي التضخم والبطالة وغياب النمو وتراجع القدرة الشرائية بسبب الغلاء المعيشي على الطبقة الوسطى في لبنان ويؤدي لتآكلها، وهو ما يعد أحد أسباب اندلاع الإنتفاضة اللبنانية في 17 أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2019. إذ جعلت الأزمة قرابة نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر وفق البنك الدولي، مع توقّع خبراء إقتصاديين إضمحلال الطبقة الوسطى.

ج ـ واجهة بيروت البحرية

في ظل هذا الواقع الإجتماعي الإقتصادي والمعيشي الذي يعم لبنان، طرحت بلدية بيروت مشروع تطوير الواجهة البحرية للمدينة.

حدد الإطار الجغرافي للمنطقة إستنادا لقرار المجلس البلدي رقم 70 والمؤرخ في 31 آب 1954، قُسمت واجهة بيروت البحرية إلى منطقتين، المنطقة التاسعة والمنطقة العاشرة الممتدة من كورنيش عين المريسة إلى كورنيش الرملة البيضاء. وفق التبريرات المعلنة للبلدية. يهدف مشروع تطوير كورنيش عين المريسة الذي يتبع المنطقة التاسعة لزيادة المساحات المتاحة للمشاة وربط البحر بالعاصمة وزيادة المساحة الخضراء على الكورنيش، ما ينعكس إيجاباً على البيئة والمحيط.



كما يلحظ المخطط وفق إعلان البلدية، تحديث وإعادة تأهيل طريقي الكورنيش والطرقات المؤدية إليه لتفادي زحمة السير وفوضى التقاطعات والمواقف العشوائية، مستندة إلى دراسة حركة المرور الموضوعة، آخذةً بالإعتبار أهمية الطرقات المتفرّعة من الكورنيش والمؤدية إلى الجامعات والمطاعم والفنادق والأندية الرياضية المجاورة، وكذلك دراسة النقل المشترك وحركة الباصات والحافلات وخط سير للدراجات الهوائية، وإضافة مقاطع للمارة على طريقي الكورنيش، وتركيب تجهيزات جديدة في الأماكن العامة تشمل مقاعد وسلات للنفايات ومواقف للدراجات وأكشاك صغيرة متنقلة على طول الكورنيش.



كما يتضمن المشروع أيضاً تأمين مسبح رملي للعموم، بالإضافة للمسبح الموجود بين فندق ريفيرا وميناء الصيادين، وتأمين ساحة عامة عن طريق ردم البحر، مساحتها حوالي عشرة آلاف متراً مربعاً تُضاف إلى الساحة الحالية، بحيث تصبح المساحة الإجمالية حوالي ستة عشر ألف متراً مربعاً مخصصة للحفلات والإحتفالات والأسواق الشعبية والمهرجانات الثقافية والموسيقية وغيرها. (النشرة، 2019)

ووفق ما عرضته البلدية من صور وتصاميم، فإنّ المخطط يكتسي أيضاً بعداً مهماً لجهة إيجاده مساحة إضافية من الحيز العام المديني الذي تفتقر إليه العاصمة، وإرساء فكرة الحيّز المفتوح بعد سنوات من سياسة الإغلاق والتعديات والخصخصة في المدينة. هذا ما أكّده المهندس الإستشاري فلاديمير دجورافيك، معتبرا أن أهمية المشروع تتمثل بتوفير حيز عام يستقطب أهل العاصمة والمُقيمين فيها وزوارها. (فرفور، 2019)

جدول (1): توزيع المبحوثين بحسب اطلاعهم على المشروع

هل أنت على إطلاع بمشروع بلدية بيروت لتطوير الكورنيش؟					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	لا	210	69.8	69.8	69.8
	نعم	91	30.2	30.2	100.0
	المجموع	3012	100.0	100.0	

يكشف الجدول (1) أن 69.8٪ من المبحوثين أفادوا أنهم غير مطلعين على المشروع مقابل 30.2٪ مطلعين عليه. تعكس هذه النتيجة ضعف التوعية وشح أهداف المشروع بأبعاده الإجتماعية التنموية واقتصار الحملات الإعلامية على تسويق الجانب الجمالي الدعائي له وعدم ملامسة جدواه بالنسبة لحياة وهواجس سكان المدينة.

جدول (2): توزيع المبحوثين بحسب درجة معرفتهم بالمشروع المقترح

ما هي درجة معرفتك بالمشروع المقترح لتطوير الواجهة البحرية للعاصمة؟					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	جيدة	20	6.6	6.6	6.6
	جيدة جدا	8	2.7	2.7	9.3
	لا أعلم شيئاً	177	58.8	58.8	68.1
	متوسطة	33	11.0	11.0	79.1
	معرفة ضعيفة	63	20.9	20.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يظهر من الجدول (2) أن النسبة الأعلى من المبحوثين 68.1٪ لا تعلم عن المشروع شيئاً، الذين افادوا بأن لديهم معرفة ضعيفة به بلغت نسبتهم 20.9٪، أما الذين أقروا بأن لديهم معرفة متوسطة به، فجاؤا بالمرتبة الثالثة بنسبة 11٪، في حين أن المرتبة الأخيرة كانت للذين صرحوا بأن معرفتهم بالمشروع جيدة وجيدة جدا بنسبة 9.3٪ فقط. ما يعني بأن المشروع المقترح من قبل البلدية لم يعمم بالشكل والتفاصيل المطلوبة على الرأي العام البيروتي بشكل يسمح له بإبداء الرأي به بوضوح وعن سابق معرفة ودراية، إذ تبين أن مجموع نسبة عدم المعرفة الكاملة أو شبه الكاملة به بلغت 88.10٪ من المبحوثين.

جدول (3): توزيع المبحوثين بحسب مصدر معرفتهم بالمشروع

البنود	التكرار	النسبة
لم أعلم به	139	46.17
أهالي المنطقة والجيران	8	2.65
الأهل والأقارب	29	9.63
اللقاءات المفتوحة التي نظمتها جمعيات المجتمع المدني على الشاطئ	13	4.31
الندوات واللقاءات مع أعضاء البلدية	14	4.65
مواقع التواصل الإجتماعي (فايسبوك، تويتر، إنستغرام)	98	32.55
المجموع	301	100

يتبين لنا من خلال الجدول (3) أن نسبة 46.17٪ ليسوا على علم بالمشروع، أما الذين علموا به فبلغت نسبتهم 32.55٪ وجاء ذلك من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، أما الآخرين وبنسبة 9.63٪ علموا به من قبل الأهل والأقارب، ونسبة 4.65٪ من أفراد العينة علمت به عبر الندوات واللقاءات مع أعضاء البلدية، هذه النسبة جاءت متقاربة مع نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأن مصدر معرفتهم جاء من خلال اللقاءات المفتوحة التي نظمتها جمعيات المجتمع المدني على الشاطئ بنسبة 4.31٪، ما يشير إلى غياب التواصل بين البلدية وأبناء العاصمة. أما الذين أخبروا من قبل أهالي المنطقة والجيران، فشكلت نسبتهم 2.65٪ فقط.

جدول (4): تقييم المبحوثين لجهود البلدية في التعريف بالمشروع

كيف تقيم نشاط البلدية وجهودها لتعريف الرأي العام وأهالي العاصمة بالمشروع					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غائبة وغير موجودة	145	48.2	48.2	48.2
	كافية وهادفة	13	4.3	4.3	52.5
	ناقصة وغير كافية	143	47.5	47.5	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يظهر الجدول (4) أن المبحوثين الذين اعتبروا أن الجهود المبذولة لتعريف الرأي العام البيروتي بالمشروع غائبة وحتى غير موجودة، سجلت نسبتهم 48.2٪ وتقاربت هذه النسبة مع الذين وجدوا أن جهود البلدية ناقصة وغير كافية 47.5٪، بينما 4.3٪ منهم فقط صرحوا بأن هذه الجهود كافية وهادفة.

تبين هذه النتائج أن مجموع الذين يعتبرون أن جهود البلدية غائبة وغير موجودة وناقصة وغير كافية شملت الشريحة الأكبر من المبحوثين بمجموع 95.7٪.

د ـ مشروع يفتقد للتوافق المجتمعي

تشرح الناشطة الإجتماعية ناهدة الخليل خلال لقاءنا معها تفاصيل المخطط وتشير إلى «أن المشروع يهدف إلى ردم البحر وتوسعة ساحة عبد الناصر في عين

المريسة إلى داخل البحر بمساحة 60 متراً×100 متراً وبعرض 110 أمتار، وبعمق 15 متراً، على أن تقام فوق هذه الردميات مصطبة متدرّجة مع أدراج على جانبيها، وستكون على شكل مدرجات تبدأ على مستوى الرصيف وتتدرج بمستويات تنخفض تباعا فوق الصخور البحرية الموجودة وصولا إلى مستوى سطح البحر. هذه المصطبة لن تقام على أعمدة وإنما سيجري طمر البحر. كما ستضاف مساحة تتراوح بين ستة إلى سبعة أمتار من رصيف الكورنيش باتجاه داخل البحر من حدود الساحة وحتى منطقة المنارة، وسترفع هذه المساحة المضافة على أعمدة فوق الصخور الفريدة من نوعها على الساحل الشرقي للمتوسط». (الخليل، 2019)

بالمقابل، ينطلق أعضاء المجلس البلدي من ضرورة إبراز أيجابيات جوانب المشروع الذي يقترحونه، وهذا ما عبر عنه عضو المجلس البلدي لمدينة بيروت خليل شقير الذي يعتبر أن «أي مشروع لمدينة بيروت نحن معه بالمطلق، ومعه إلى الآخر ونؤيّده حتى نهاية المطاف»، والمختار كلش الذي «أكّد الوقوف إلى جانب هذا المشروع وكل المشاريع التي تطلقها البلدية». (مؤتمر إنماء بيروت، الإثنين 16 أيلول 2019)



وفي المقلب الآخر، يواجه المعترضون على المخطط بموقف يعتبر أن «محاولة إبراز وترويج الجوانب الجمالية السطحية له وعرضه عبر وسائل الإيضاح المختلفة خلال اللقاءات المحدودة والخجولة الحضور من الفعاليات التمثيلية لأبناء المنطقة المستهدفة التي دعت إليها البلدية، لا تأخذ بالإعتبار أهمية ذاكرة المكان بالنسبة لأبناء بيروت إجتماعياً وثقافيا وبيئيا وتاريخياً على هذا الحيز الجغرافي من العاصمة». (الخياط، 2019)

وبالتالي، فإنّ أي مبادرة لتحسين الكورنيش وتأهيله تقتضي أن تخدم المصلحة العامة، وتلبي حاجات رواده وسكان العاصمة وتحوز على قبول غالبية الإجتماع البيروتي به وتحسّن من إمكانية ولوجهم إلى الشاطئ بشكل آمن من كافة النواحي، وأن تحافظ على خصائصه الطبيعيّة وملكيتّه العامة، وفي مقدمها عدم إنشاء أي نوع من العوائق الإنشائية التي يمكن أن تعيق مشهد البحر الطبيعي.

تجدر الإشارة أنه سبق وأن طرح في شهر تموز 2019 مشروع إنشاء حوالي 19 كشكاً على طول رصيف الكورنيش من قبل البلدية، التي كانت عازمة على تنفيذه لولا الوقفة الشعبية الإعتراضية التي ظهرت في جميع مناطق بيروت وفي مقدمهم أبناء منطقة عين المريسة واتحاد جمعيات العائلات البيروتية، ما حدا بالرئيس سعد الحريري أن يتخذ موقفاً حاسماً قضى بإلغاء قرار إنشاء الأكشاك على الكورنيش.

لقد جسد قرار إنشاء الأكشاك ذروة المشهد اللبناني في إدارة الفساد وفي فساد الإدارة معاً وفي استكمال استباحة الأملاك العامة في هذه المنطقة المميزة من بيروت، خاصة عبر تهريب الموافقات عليه دون عرضها على المجلس البلدي الذي تم تجاوز صلاحياته بصورة غير قانونية، إذ تم تلزيم المشروع والتوقيع عليه بالتراضي من قبل محافظ بيروت، بعد أن وقع رئيس البلدية على قيمة التخمينات المترية بصفته رئيس لجان التخمين دون إشراك المجلس البلدي على سبيل أخذ العلم به.

جدول (5): توزيع المبحوثين بحسب موافقتهم على تنفيذ المشروع المقترح

إذا كنت على دراية بمشروع تطوير الواجهة البحرية المقترح، هل توافق على تنفيذه					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	لا	60	19.9	19.9	19.9
	لا أدري	157	52.2	52.2	72.1
	نعم	84	27.9	27.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يوضح الجدول أعلاه أن المبحوثين الذين لم يبدوا موافقتهم ولا رفضهم لإنجاز المشروع (لا أدري) سجلت نسبتهم 52.2٪، وفي المقابل أعرب 27.9٪ منهم عن موافقته لتنفيذ المشروع وصرح 19.9٪ منهم عن رفضهم له. إن عدم إبداء رأي واضح من قبل أكثر من نصف أفراد العينة يدل على عدم الإلمام والمعرفة بتفاصيل المشروع بما يحول دون البت بالرأي حوله.

ثالثاً ـ ذاكرة المكان وأهميتها في تشكل الهوية الجماعية

تطرح أهمية ذاكرة المكان بقوة اليوم بالنسبة لأبناء بيروت إجتماعياً وتاريخياً على هذا الحيز الجغرافي من العاصمة. هذا يدفعنا إلى دراسة مفهوم الذاكرة الجماعية وعلاقتها بالتاريخ وبتشكل هوية الجماعة، لما لهذا الموضوع من أهمية في بلد واجه حروب وصراعات دموية على أرضه ويسعى دوما إلى تعزيز أواصر العيش المشترك والسلم الأهلي وتفعيل الإندماج الإجتماعي بين أفراده. لذا لا بد أولا من تعريف الذاكرة.

أ ـ في تعريف الذاكرة

الذاكرة عمليّة ذهنيّة مركّبة تشمل قدرات مختلفة مثل الحفظ والإسترجاع والتعرّف. فهي تعني قدرة الفرد على تذكّر الخبرات والحوادث والأفكار السابقة واسترجاعها وتزويدها وإعادة تنظيمها، ومنها الموروثة أو المعاشة. الذاكرة تعني الخاصيّة أو الوظيفة التي بواسطتها تترك الخبرات التي تمرّ بها الكائنات البشريّة وراءها آثارا تنعكس على سلوكها وخبراتها التالية.

ويطلق لفظ الذاكرة على القوّة التي تدرك بقاء ماضي الكائن الحي في حاضره. الذاكرة وظيفة عامة للجهاز العصبي، تنشأ عن اتّصاف العناصر الحيّة بخاصة الإحتفاظ بالتبدّلات التي تطرأ عليها، وبقدرتها على ربط هذه التبدّلات بعضها ببعض. ويطلق هذا اللفظ على الذاكرة النفسيّة، وهي أعلى صور التذكّر، وأكثرها تعقيداً، كما يطلق في بعض الأحيان على بعض ظواهر الأجسام. (الذاكرة، 2016)

ومعلوم أنَّ الذاكرة شرط لا غنى عنه في الحياة الإنسانيَّة الفاعلة، ومن ثمَّ، فهي جزء جوهري من الفكر الإنساني منذ الأساطير الأولى إلى العصر الحديث، فسؤال الذّاكرة يغطّي مسار التاريخ البشري، لأنَّ ذلك المسار يحلُّ المعضلات الكبرى في حياة الإنسان، وقد رأى «جون لوك» أنَّ الذاكرة تؤدّي وظيفة ضروريَّة للعقل؛ لأنَّها مستودع الأفكار.

يتناول المؤرخون بالدراسة أماكن الذاكرة Lieux de mémoire التي تشكل الأرضية الخيالية لأمة أو طبقة إجتماعية. إعتراف ثمين بما للذاكرة من أهمية في بناء الهوية أو ما يسميه Paul Ricoeur الهوية السردية للأفراد والجماعات والإنسانية قاطبة L'Identité Narrative . (العرباوي، 2014، صفحة 148)

يُعنى سؤال الهويَّة بأساليب تخيّل المجتمعات لنفسها، وترسيخ مفهوم الإنتماء الإجتماعي، وفي كلّ ما له صلة بالهويَّة الجماعيَّة، فإنَّ مبادئ الوحدة والإستمراريَّة تحتلّ موقع الصدارة، لأنَّها ترمي إلى تحقيق الكمال والتماسك؛ فما الهويَّة سوى تصوُّر الجماعة لنفسها بوصفها كياناً منسجماً ومتجانساً، وباعتبارها أمَّة ذات جوهر مشترك، وتغلب القول بوجود عائلة قوميَّة لها جسد واحد ودم واحد ووطن حاضن لها، ونتج عن ذلك أنَّ الجماعة تريد الحفاظ على ثقافتها وتراثها وذكرياتها وقيمها وطباعها، فضلاً عن فرادتها عبر الزمن، وهي لا تعترف بالتغيير وتنكره، وبذلك تضيف قيمة إيجابيَّة على الإستمراريَّة بين الأجيال والقوَّة الأخلاقيَّة للتراث.

لأنَّ مفهوم الهويَّة القديم قد جرى عليه ما جرى من تحويل له صلة بجملة المتغيّرات التي فرضها العصر الحديث، فظهرت الهويَّة المرنة التي تتصل بالهويَّات

الأخرى وتنفصل عنها في الوقت نفسه؛ تتصل بها لأنَّها جزء من المشترك الأعلى المغذّي للهويّات كلها، وتنفصل عنها في حيازتها خصوصيّات ثقافيَّة نابعة من السياق التاريخي المُشكّل لها. وهذا الإزدواج في الخصائص مفيد للهويّات الجماعيَّة، لأنَّه يضعها في إطار التفاعل بين العام والخاص. (إبراهيم، 2018)

يتمثل محتوى الذاكرة الجماعية في تمثلات الجماعة لماضيها عن طريق إنتقاء الأحداث والشخصيات والقصص والروايات والحوادث والأشعار والأمثال الشعبية والفضاء الجغرافي الذي غير إسمه أو وظيفته أو شكله أو اختفى، إلخ... أي جملة من الذكريات، غير أن الذاكرة ليست هذا المحتوى فقط، بل النظرة لهذا الماضي المسقط على الحاضر **والمؤسس للهوية.** (العرباوي، 2014، صفحة 151)

إن الذاكرة، كمفهوم ملتبس، ليست استرجاعا مباشرا وتأملا للتجارب والأحداث الماضية فقط، بل هي القدرة على التمثل الإنتقائي لهذا الماضي بشكل إرادي أو لا إرادي، قصد إعادة بناء وإعادة هيكلة الهوية الفردية والجماعية.

ب- التمايز بين الذاكرة الجمعية والذاكرة الجماعية

والحال أن عدم التمييز بين الذاكرة الجماعية (الخاصة بجماعة وحيدة معينة داخل المجتمع)، والذاكرة الجمعية (كذاكرة مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع، أي مجمل كل الذاكرات الجماعية)، أدى إلى نوع من الخلط بين هذين المفهومين المتقاربين، وبالتالي إلى بعض المغالطات. (الطاهري، 2016)

إن أماكن الذاكرة Les lieux de mémoire التي لا تكون بالضرورة أماكن في المعنى الفيزيائي للفظ، إذ يمكن أن تعبر عن نصب تذكاري أو مكان ما (موقع مدينة، آثار، (monument، أو شخص ما، أو حدث ما بشرط أن تكون هذه العناصر محاطة بحالة رمزية، أي مجال للخيال. إن المكان حتى لو كان ذا مظهر مادي محض، مثل مخزن dépôt للأرشيف، لا يكون مكانا أو موطنا للذاكرة إلا إذا زوده الخيال بهالة رمزية. وهكذا تتضح لنا معالم مواطن الذاكرة التي تجمع بين المكاني والزماني. (العرباوي، 2014، صفحة 151)

وتتخذ الذاكرة هذه الوضعية الهشة، فهي من جهة غير مكتوبة ومن جهة

أخرى معرضة للتلف جراء النسيان، ولكن لا يستطيع أحد الطعن في أهميتها. أهمية تعوزها صرامة التاريخ والهالة التي يحاط بها حدثاً وعلماً، ولكن هذا لا ينقص منها شيئاً. فهناك ماض لهذا الحاضر بالذات وهو ذاكرة الرجال القدماء في الزمن الخالي، وهو ليس ما نعرفه نحن عن ماضيهم. (العرباوي، 2014، صفحة 149)

تعد الذاكرة الجماعية خزاناً لثقافة الشعوب وتاريخها، بما تحمل الثقافة من عمق أنثروبولوجي، ويحيل التاريخ على سيرورة الإنسان في الزمن والمكان، حيث تمد هذه الذاكرة الجماعية الشعوب والمجتمعات بالسلوكيات والمواقف والقيم، كما تمد الأفراد مهما اختلفت ثقافتهم وتوجهاتهم بالطاقة الضرورية للإستمرار والديمومة، ومن ثم تتخذ هذه الذاكرة أبعاداً متعددة حسب سياقات توظيفها واستغلالها، حيث يصبح البناء الثقافي أحد تجليات هذه الذاكرة ومؤشراتها القوية التي تتخذ أشكالاً وصيغاً متعددة ومختلفة حسب طبيعة الرابط الإجتماعي الذين يصل بين مكونات المجتمع الثقافية، الإجتماعية والسياسية.

هناك تأكيد على العمل الخاص بالإندماج والتوحيد الذي تحققه كل ثقافة من خلال قدرتها على إعادة إنتاج تاريخها الذي يتوزع بين التاريخ المحلي، تاريخ الأسر والعائلات، تاريخ الحروب والمجاعات والأوبئة، تاريخ المؤسسات، والإختراعات وعموم الأحداث الكبرى المؤسسة للذاكرة الجماعية، والتي تطغى عليها معرفة الحس المشترك، التي تعد أحد مصادر السلطة السياسية لإضفاء الشرعية على ثقافتها كلما تم تهميش المعرفة التاريخية، وهو ما يجعل هذه الثقافة تتحول إلى معتقدات سواء كانت دينية، أو إجتماعية أو ثقافية أو سياسية...إلخ. (أبلال، 2019)

إذا كانت الذاكرة الثقافية ذاكرة جماعية. فإن التاريخ الحقيقي للبشرية، هو تاريخ لذاكرة الإدراك، بما هو ثمار اشتغال العقل، كفكر وككتابة.

ضمن هذا الأفق، يعيد المؤرخ ترتيب الأشياء، وتصحيحها وفق رؤية تقويمية وتقييمية في الآن نفسه، ولذلك، فهو يعيد قراءة الماضي لفهم الراهن، ويقرأ الراهن من خلال فهم الماضي، يحول الذاكرة الجماعية من بعدها الزمني المحض إلى بعدها الثقافي- التفاعلي، بما يجعل زمنية الثقافي زمنية مستمرة في الحاضر وممتدة

في التغيير، وهو بذلك منشغل بسؤال البنيات وأوالياتها المتحكمة في سؤال الراهن. (أبلال، 2019)

مما لا شك به أن الذاكرة ليست التاريخ لإختلاف أسلوب إنتقائهما، ثم إنه يمكن أن تتوتر علاقتهما ويتعارضان، لكن من المؤكد بالموازاة أنهما يحتاجان بعضهما. فالتاريخ يسائل الذاكرة وهذه الأخيرة تحكي تحولها عبره.

ج- علاقة الذاكرة الجماعية والفردية بالتاريخ

في هذا الصدد، ميَّز بيير نورا، في دراسته حول «التاريخ والذاكرة، بين الذاكرة الجماعية والذاكرة التاريخية: فالأولى هي «صورة ذكرى أو مجموعة ذكريات واعية أو غير واعية لتجربة معاشة أو مشبعة بحمولة أسطورية، قوامها هوية جماعية ذات ارتباط وثيق بالإحساس بالماضي... وإرث غير قابل للتصرف، وفي الوقت ذاته سهل الإستعمال وأداة نضال وسلطة».

ولأن السرد التاريخي مجال للصراع، فإن الكتابة الذاكرية، بكثافة خطابها السياسي، ترمي، في هذا الجانب، إلى إعادة بناء المشروعية التاريخية والوطنية (كرأسمال رمزي). (الطاهري، 2016)

ثم إن الذاكرة الفردية ما هي في نهاية المطاف سوى وجهة نظر حول الذاكرة الجماعية، تتغير وفق المكانة التي يحتلها الفرد والتي تتغير هي الأخرى بحسب العلاقات التي يعقدها الفرد مع أوساط أخرى.

وهذا ما يزيل الغرابة عن دخول الذاكرة الفردية والجماعية في تعارض أو حتى في تناقض بسبب تركيبة من التأثيرات ذات الطبيعة الإجتماعية. ربما أبسط محاججة هو أن الإنسان إجتماعي بطبعه.

فالأفعال الأكثر فردية التي يقوم بها الفرد هي في الأول والأخير إجتماعية لأنها تنبع من المجتمع. فضلا عن أن الذاكرة الفردية تستند إلى معطيات الذاكرة الجماعية، فتمثل الذاكرة الفردية للأشياء منظور إليه بهذه الكيفية مرتبط بتمثل الذاكرة الجماعية لها، وفق منطق يعلمه لنا المجتمع، منطق جغرافي طوبوغرافي

فيزيائي، وبصورة أوضح، إننا نثير الأشياء في ذهننا وفق إرتباطات سببية لقننا إياها المجتمع.

تتوقف الذاكرة الفردية عن الإرتباط بالجماعة حالما يتوقف الإنتماء للجماعة. الذاكرة الجماعية لا يشترط فيها لزاما أن تكون متجانسة، ومرده إلى خاصية جوهرية في الذاكرة الجمعية كونها ليست بذاكرة مشتركة، إذ هناك فارق بينهما، فالذاكرة المشتركة ذاكرة أشخاص يتذكرون معا، في حين أن الذاكرة الجماعية تعني أنه تتشكل حول حدث أو جملة أحداث عاشوها معاً ذاكرة نزاعية تستند إليها دلائل مختلفة ويمكن حتى أن تكون متعارضة، لأنها تتأثر بالمكانة أو الموقع داخل النسيج الإجتماعي. (العرباوي، 2014، صفحة 149)

الذاكرة الجماعية لا يمكن أن تتواجد دون أن تجسدها جماعة تحملها، تنقلها، وتحييها وإلا تتجمد وتتكلس في شكل تقليد، وألا تتواجد إلا في أماكن للحفاظ عليها. إن إنتقالها عبر الأجيال مسألة جد هامة، هو نقل أو إنتقال لا يتم بواسطة التوريث لتقليد أو مجموعة ألغت التقليد في إنتقال الذاكرة، في حين أنه يصلح أن يكون كذلك في الدول التي لا تعرف إنتشارا كبيرا للتعليم، بل حتى وإن كان موجودا، فإن أحدهما لا يلغي أداء الآخر. (العرباوي، 2014، صفحة 150)

الذاكرة الجماعية في غاية الأهمية لأن الجماعة الإجتماعية تعي شكلها بفضلها. وإن كان محتواها متعلقا بالماضي، فإن الخدمة التي تسديها متعلقة بالحاضر، أي إن إعادة بناء الماضي تكيف صورة الوقائع القديمة مع المعتقدات والحاجات الروحية للزمن الراهن.

لأن الجماعة تضفي على هذا المحتوى مواقف، وتبدي آراء حياله ومشاعر التعاطف أو التجافي. ولكن ينصهر كل هذا في بوتقة متناسقة، لذا فهي بقدر ما هي مشكلة، هي منظومة دينامية، حاملة للمخيال تظهر معالم المستقبل نتيجة تفاعل الماضي والحاضر. (العرباوي، 2014، صفحة 151)

طرحت الذاكرة الجماعية وضرورة الحفاظ عليها إنطلاقا من ذاكرة المكان كأحد أبرز ردود الفعل الإعتراضية على مشروع تطوير الواجهة البحرية للكورنيش

من قبل سكان عين المريسة، وحملة «بيروت مدينتي» وممثلو أهالي وسكان منطقة عين المريسة، بحيث تحولت إلى قضية رأي عام للإجتماع البيروتي ككل.



د- كورنيش بيروت البحري وذاكرة المكان

يشكل الكورنيش البحري أهم ما تبقى من مساحات التلاقي لسكان بيروت وأهلها بكافّة فئاتهم الإجتماعية، ومختلف إنتماءاتهم، ليصبح الشاطئ والكورنيش المتاخم له مقصدًا للتنزه ولرياضة المشي والجري والسباحة وللأنشطة الترفيهيّة وملتقى يومي لرواده، ولذا غدت حمايتهما كثروة بيئية وإجتماعيّة وثقافيّة وإقتصاديّة ضرورة قصوى وواجب وطني. يعتبر كورنيش بيروت جزء من شخصية وهوية المدينة وجمالها وامتدادها الطبيعي والتي لطالما ارتبطت بالبحر على مر تاريخها.



جدول (6): توزيع المبحوثين بحسب رأيهم بأهمية الكورنيش

[الكورنيش هو من المساحات القليلة المتاحة في العاصمة.]				
	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
غير موافق بشدة	13	4.3	4.3	4.3
غير موافق	10	3.3	3.3	7.6
محايد	36	12.0	12.0	19.6
موافق	115	38.2	38.2	57.8
موافق بشدة	127	42.2	42.2	100.0
المجموع	301	100.0	100.0	

يعتبر 80.4٪ من المبحوثين وبدرجة موافق وموافق بشدة أن الكورنيش هو من المساحات القليلة المتاحة في العاصمة التي أصبحت تفتقد إلى المساحات العامة والخضراء، في حين أن 7.6٪ فقط منهم غير موافقين وغير موافقين بشدة على ذلك. وبلغت نسبة المحايدين 12٪.

جدول (7): توزيع أفراد العينة بحسب وتيرة ارتياد الكورنيش البحري

ارتياد الكورنيش البحري					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	أبدا	4	1.3	1.3	1.3
	أحيانا	124	41.2	41.2	42.5
	دائما	50	16.6	16.6	59.1
	غالبا	81	26.9	26.9	86.0
	نادرا	42	14.0	14.0	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يظهر الجدول (7) أن 43.5٪ من المبحوثين يرتادون الكورنيش غالبا ودائما، ارتفعت هذه النسبة مقارنة مع الذين يرتادونه نادرا وأحيانا وبلغت 55.2٪، أما الذين لا يرتادونه أبدا، فسجلت أدنى نسبة، إذ بلغت 1.3٪. نشير هنا أن نسبة المبحوثين الذين يرتادون الكورنيش أحيانا جاءت في المرتبة الأولى، وقد يعود ذلك إلى كثرة الإنشغالات وطبيعة العمل وضغطه ونمط الحياة السريع الذي يعيشه الأفراد في المدينة، وهي من الأسباب التي تحول دون التردد على الكورنيش باستمرار وبشكل دائم.

جدول (8): الأوقات المفضلة لإرتياد الكورنيش البحري

الأوقات	التكرار	النسبة
الفترة الصباحية	177	% 58.8
فترة بعد الظهر	64	% 21.2
الفترة المسائية	60	% 19.9
المجموع	301	% 100

تفضل أغلبية المبحوثين إرتياد الكورنيش في الفترة الصباحية بنسبة 58٪، كما يظهر الجدول أن 21.2٪ فضلوا فترة بعد الظهر، تقاربت هذه النسبة مع الذين فضلوا ارتياده في الفترة المسائية إذ بلغت نسبتهم 19.9٪.

في هذا السياق، نشير إلى أن الساعات الصباحية الباكرة هي عادة الفترة

المفضلة لدى الرواد الرياضيين المنتظمين الذين يقصودون الكورنيش لممارسة رياضة الركض أو المشي السريع قبل التوجه إلى دوام عملهم خلال النهار.

جدول (9): توزيع العينة بحسب صحبة أشخاص عند ارتيادهم الكورنيش

مع من ترتاد الكورنيش					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	برفقة العائلة والأولاد	139	46.2	46.2	46.2
	بمفردي	78	25.9	25.9	72.1
	مع حيوان أليف أهتم به	3	1.0	1.0	73.1
	مع رفاقي وأصدقائي	81	26.9	26.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

أفاد 46.2٪ من أفراد العينة أنهم يرتادون الكورنيش برفقة عائلاتهم وجاءت هذه النسبة في المرتبة الأولى، أما المرتبة الثانية، فاحتلها الذين يفضلون إرتياد الكورنيش برفقة الرفاق والأصدقاء بنسبة 26.9٪، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة متقاربة احتلها أولئك الذين يرتادونه بمفردهم 25.9٪، في حين أن المرتبة الأخيرة كانت للذين يترددون على الكورنيش مصطحبين معهم حيوانهم الأليف بنسبة 1٪ فقط.

هذه النتائج تظهر أن الكورنيش يشكل بالنسبة للإجتماع البيروتي وخاصة الطبقات الوسطى والفقيرة الوجهة الرئيسية المفضلة لترفيه العائلة والمكان الأقل كلفة مادية لتوفير التسلية والتنزه واللعب للأطفال، خاصة في ظل غلاء المعيشة في بيروت. وفي هذا النطاق، ووفقا للتقرير الصادر عن معهد Instiute Mercer، «بعنوان غلاء المعيشة 2019»، والذي يحدد كلفة المعيشة مع الأخذ بالإعتبار كلفة الغذاء والكحول والتبغ والسكن والملابس والأحذية والخدمات المنزلية والعناية الخاصة والنقل والإمدادات المحلية والترفيه، حلت بيروت في المرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وال 53 في العالم من حيث غلاء المعيشة بعد دبي وأبو ظبي والرياض، متقدمة بفرق شاسع عن مدن كالدوحة والكويت اللتان حلتا في المرتبتين 115 و119 عالميا. كذلك تتفوق بيروت من حيث غلاء المعيشة على

مدن مثل روما (55) وأمستردام (58) وميونيخ (67) وبرلين (81) ومدريد (82) وبرشلونة (91) ومونريال (139) وإسطنبول (154). (صوايا، 2019)

جدول (10): توزيع المبحوثين بحسب اعتبار الكورنيش مركز تلاقي

[يمثل الكورنيش مركز تلاقي أهالي بيروت وسائر المناطق اللبنانية.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	17	5.6	5.6	5.6
	غير موافق	11	3.7	3.7	9.3
	محايد	53	17.6	17.6	26.9
	موافق	129	42.9	42.9	69.8
	موافق بشدة	91	30.2	30.2	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يوضح الجدول (10) أن غالبية أفراد العينة 73.1٪ تعتبر الكورنيش مركز تلاقي لأهالي بيروت وسائر المناطق اللبنانية، في حين أن 9.3٪ لا تعتبره كذلك بدرجة غير موافق وغير موافق بشدة. بلغت نسبة المحايدين 17.6٪. يعود ارتفاع نسبة غير الموافقين بمختلف درجاتهم والمحايدين إلى احتمال أن هؤلاء لا ينظرون إلى الكورنيش كمجال مفضل لديهم للإرتياد خلال العطل الأسبوعية وأيام الأعياد وأوقات الفراغ، إذ أنهم على الأرجح يفضلون العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية خارج العاصمة.

لا بد من الإشارة أن للشاطئ قيمة تاريخية كبيرة لكونه من الطبيعة الصخرية، الوحيد المتبقي على ساحل مدينة بيروت الذي يتمتع بخصائص جيولوجية وبيولوجية متنوعة تعود إلى ملايين السنين والتي أصبحت نادرة الوجود على طول الساحل في شرق البحر المتوسط، وهذا ما جعل منه دليلاً يوثّق تاريخ المدينة ويؤشر على قدم ساحلها، كما وتعطيه قيمة جمالية هامة جاعلةً منه أحد المناظر الطبيعية الكبرى المميزة لمدينة بيروت ولواجهتها البحرية التي يمكن رؤيتها وملامستها عن قرب من قبل رواد الكورنيش، أو عن بعد من جهة البحر، حيث شكّلت هذه المناظر الطبيعية عوامل جذب سياحي، محليا وعالميا، وهي بذلك تعتبر ميزة إقتصادية تضاف إلى أبعادها الإجتماعية والثقافية. وهو من المناطق

الحساسة بيئياً بسبب تشكيله الصخري المكون من منصات فرميتدية ساحلية تحتضن تشكيلة واسعة من المنظومات البيئية؛ منصات يعود تاريخها إلى آلاف السنين والتي توجد حصراً وبندرة على شاطئ شرق المتوسط، في لبنان وفلسطين المحتلة حيث تقوم سلطات العدو بحمايتها لندرتها ولاستقطاب السواح. (المريسة، 28 آب 2019، صفحة 4)



لقد تجلت أهمية الذاكرة الجماعية ومكانتها لدى أهالي بيروت وسكانها عبر مواقف وآراء المبحوثين تجاه الكورنيش البحري. وهذا ما أظهره الجدول 11.

جدول (11): توزيع المبحوثين بحسب اعتبار الكورنيش خزان الذكريات العائلية والطفولة

[منطقة الكورنيش تختزن ذكرياتي العائلية ومراحل طفولتي]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	15	5.0	5.0	5.0
	غير موافق	14	4.7	4.7	9.6
	محايد	71	23.6	23.6	33.2
	موافق	116	38.5	38.5	71.8
	موافق بشدة	85	28.2	28.2	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يوضح الجدول أعلاه أن أكثر من نصف المبحوثين 66.7٪ يعتبرون أن الكورنيش يختزن ذكرياتهم العائلية ومراحل طفولتهم بدرجة موافق وموافق بشدة، مقابل 9.7٪ فقط غير موافق وغير موافق بشدة. لم يبد 23.6٪ من المبحوثين رأيهم على هذا الصعيد وحافظوا على الحياد. هذا الحياد المعبر له دلالاته، إذ من المرجح أن يكون المحايدين من المقيمين في العاصمة، ولكنهم من سكان مناطق لبنانية أخرى اضطرتهم ضرورات العمل للإقامة في العاصمة، الأمر الذي يجعلهم بفتقدون الرابط بالذاكرة المكانية الجماعية والوجدانية مع الكورنيش.

أثار مخطط البلدية أي «الماكيت» وتفاصيل هذا المشروع المقترح تحفظاً واعتراضاً كبيراً لدى الكثيرين لأنه يهدد سكان ورواد الكورنيش من حجب الرؤية عن البحر، وإعاقة الوصول إليه، في حين أن أغلب سكان بيروت يطمحون للحفاظ على واجهة بحرية مفتوحة على مدى أفقها الواسع، ويتجلى ذلك عبر ممارساتهم لنشاطات متنوعة، حيث أنّ عدداً كبيراً من سكان المدينة يستمتعون بالتوجه إلى الشاطئ بانتظام على مدار فصول السنة، على الرغم من ضيق رقعته نتيجة التعديات الكثيرة عليه بطريقة غير مشروعة من قبل المتسلطين النافذين المحميين سياسياً، وبسبب الإهمال غير المبرر وغياب الرقابة من قبل إدارة البلدية المسؤولة عن هذا المجال الحيوي، ولجهة الإهمال أيضاً في التجهيزات العامة البديهية، حتى الضئيلة منها التي لا تلبي الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة للمواطنين، وفي مقدمهم على سبيل المثال عدم توفر العدد الكافي من المراحيض التي تلبي حاجات ومعايير الشروط الصحية.

ولقد بلغت ذروة الإعتراض عبر توجيه عدة رسائل إحتجاج إعتراضية عليه إلى السلطات الرسمية في مقدمهم رئيس الحكومة ورئيس بلدية بيروت. (سيف الدين، 2019).

جدول (12): توزيع المبحوثين بحسب آرائهم حول إقفال الواجهة البحرية

[إقفال الواجهة البحرية سيقلل من إرتياده للتنزه.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	25	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	20	6.6	6.6	15.0
	محايد	40	13.3	13.3	28.2
	موافق	115	38.2	38.2	66.4
	موافق بشدة	101	33.6	33.6	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يشير الجدول (12) أن ما نسبته 71.8٪ من أفراد العينة موافقين وموافقين بشدة بأن إقفال الواجهة البحرية سيقلل من عدد زوار الكورنيش، أما الذين أعربوا عن عدم موافقتهم على هذا الطرح، فسجلت نسبتهم 14.9٪ فقط، في حين بلغت نسبة المحايدين 13.3٪. إن نسبة الحياد معبرة لأنها تعكس إرباك المبحوثين في تحديد موقف معين وحاسم عن مشروع لم تقم الجهات المعنية بإطلاعهم عليه بالشكل الكافي.

لقد عبرت الغالبية العظمى عن تطلّعاتها بأن يكون الشاطئ بكورنيشه خاليا من أي إنشاءات وأي شكل من أشكال التعديات عليه، باعتباره من الأملاك العامة ومجال جغرافي طبيعي ومتاح للجميع، تراثياً، بيئيا، حضرياً مشتركاً، فضلاً عن اعتبار الواجهة البحرية مجال إندماج وتفاعل إجتماعي يحتاجه الإجتماع البيروتي الذي يعكس مزاجه العام إعتراضه على المشروع بصيغته الراهنة الذي يهدد باستحداث ثقب عميق في ذاكرة المكان الجماعية، لما لذلك من إنعكاسات تشويهية على الهوية الثقافية الجماعية.

جدول (13): توزيع المبحوثين بحسب اعتبارهم الكورنيش جزء من الهوية الثقافية للعاصمة

[الكورنيش جزء من هوية العاصمة الثقافية، يجب الحفاظ عليها]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	10	3.3	3.3	3.3
	غير موافق	2	0.7	0.7	4.0
	محايد	31	10.3	10.3	14.3
	موافق	124	41.2	41.2	55.5
	موافق بشدة	134	44.5	44.5	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يتمسك غالبية المبحوثين بالهوية الثقافية للعاصمة التي يجسد الكورنيش جزءا منها ويشددون على ضرورة الحفاظ عليه باعتباره جزء من ذاكرتهم الجماعية، إذ عبر عن ذلك بدرجة موافق وموافق بشدة نسبة 85.7 ٪، مقابل 4 ٪ فقط غير موافق وغير موافق بشدة، وبلغت نسبة المحايدين 10.3 ٪.

تحدثت السيدة شيرين إدريس داعوق عن تشويه الصورة الجمالية، فاعتبرت أن «هذا المشروع كذلك سوف يشوه المنظر الطبيعي للشاطئ الذي يجب حمايته وصيانته ووقايته بما فيه مصلحة عامة على كل الأصعدة: كإرث طبيعي وثقافي، كمنظر طبيعي، كموقع ترفيه للتنزه والسباحة، وكموقع سياحي...». (داعوق، 2019)

جدول (14): توزيع المبحوثين بحسب آرائهم حول البعد الجمالي للمشروع

[مشروع توسيع الكورنيش سيزيد من جماليته ورواده.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	38	12.6	12.6	12.6
	غير موافق	40	13.3	13.3	25.9
	محايد	92	30.6	30.6	56.5
	موافق	73	24.3	24.3	80.7
	موافق بشدة	58	19.3	19.3	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

لا تمانع نسبة 43.6 ٪ من المبحوثين بدرجة موافق وموافق بشدة العمل على

زيادة جمالية الكورنيش مما قد يزيد من رواده، مقابل 25.9٪ منهم لا يعيرون أهمية للجانب الجمالي للمشروع الذي يركز عليه المؤيدون له، سجلت نسبة المحايدين 30.6٪ وهي نسبة فاقت نسبة غير الموافقين على أن المشروع سوف يضفي بعدا جماليا على الكورنيش، مما يدل هنا أيضاً على عدم توفر المعطيات الأولية لدى نسبة لا بأس بها من المبحوثين عن المشروع لإعطاء وجهة نظر حاسمة بالموضوع.

إضافة إلى الإعتراضات المتعددة على المشروع يضيف إليها سكان المنطقة في كتاب إعتراضي وجهوه إلى مجلس بلدية بيروت والتي أشارت إليه السيدة قباني خلال المقابلة، مشكلة زحمة السير الخانقة الذي سيزيد المشروع من تفاقمها، مما سيؤدي إلى المزيد من الإكتظاظ والإزدحام المروري و**إغفال تام للتلوث الضوضائي وآثاره السلبية على السكان**، فالمشروع يطرح استعمال الساحة الرئيسية لإقامة الحفلات الموسيقية، وذلك ضمن منطقة سكنية مكتظة. (المريسة، 28 آب 2019)

جدول (15): توزيع المبحوثين بحسب درجة موافقتهم على النشاطات الفنية مقابل معلم ديني

[النشاطات الترفيهية والموسيقية مقابل المسجد يطال حرمة معلم ديني.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	44	14.6	14.6	14.6
	غير موافق	38	12.6	12.6	27.2
	محايد	77	25.6	25.6	52.8
	موافق	88	29.2	29.2	82.1
	موافق بشدة	54	17.9	17.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يتبين من الجدول (15) أن 47.1٪ من المبحوثين يعتبرون بدرجة موافق وموافق بشدة أن تخصيص ساحة عامة لإقامة النشاطات الترفيهية الفنية والموسيقية عليها مقابل مسجد عين المريسة يطال حرمة المعلم الديني، مقابل 27.2٪ غير موافقين وغير موافقين بشدة على أن هذه النشاطات تتعارض مع حرمة المعلم الديني، وشكل المحايدون 25.6٪.

رابعاً- التحديات الإقتصادية الإجتماعية، القانونية والبيئية لمشروع تطوير الواجهة البحرية

تتركز الإنتقادات والإعتراضات على مشروع تطوير الواجهة البحرية المقترح من قبل البلدية على مجموعة من الجوانب الديموغرافية، الإقتصادية الإجتماعية والبيئية، وتقود عدد من الجمعيات الأهلية وقطاعات المجتمع المدني وناشطين أكاديميين بيئيين وإجتماعيين إلى تنظيم حملات إعتراضية على تنفيذ المشروع بصيغته المقررة عبر تنظيمها العديد من اللقاءات والمؤتمرات وندوات للنقاش حول جدوى المشروع بأبعاده المختلفة، ومن بين هذه الجمعيات «مؤتمر إنماء بيروت» الذي وضع من بين أهدافه تحقيق الإنماء المديني المستدام للعاصمة وتأمين مصالح أبنائها وفق أولويات حاجاتهم، وأن يكون هذا المؤتمر برلمانها الشعبي بفعالياته التمثيلية المتعددة والمتنوعة باختصاصاتها.

جدول (16): توزيع المبحوثين بحسب آرائهم حول الحفاظ على المعالم الطبيعية والجغرافية للكورنيش

[أي مشروع يغير معالم الكورنيش غير مرحب به.]					
		التكرار	النسبة المئويةt	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	35	11.6	11.6	11.6
	غير موافق	42	14.0	14.0	25.6
	محايد	60	19.9	19.9	45.5
	موافق	93	30.9	30.9	76.4
	موافق بشدة	71	23.6	23.6	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يشير الجدول (16) أن 54.5٪ من المبحوثين اعتبروا أن أي مشروع يغير معالم الكورنيش الجغرافية لا يمكن أن يلقى الموافقة من قبلهم (غير موافق وغير موافق بشدة)، أما مجموع موافق وموافق بشدة فبلغت 25.6٪، في حين أن المحايدين سجلت نسبتهم 19.9٪.

لا تنبع أهمية الكورنيش من ذاته كمكان، بل من فلسفته المكانية ذات العلاقة

بالجغرافيات الأخرى التي تمنح كل منطقة خصوصيتها في التعامل مع الأخرى وفق دينامية التفاعل المكاني التي تعبر عن خصائصها الذاتية، بامتدادات تكافلية مع المجالات المحيطة بما يتفق ومسار الهدف الواحد، وليس مع مسار التجزئة. فمنطقة الكورنيش البحري ترتبط في الوقت نفسه بالمناطق الأخرى للمدينة التي تشكل امتدادا جغرافيا ووظيفيا لها، وهي بما تمثله من معلم جغرافي شاهد على أحداث تاريخية حفرت في ذاكرة أهالي المدينة الجماعية، شكلت وما زالت بالنسبة لهم المتنفس الوحيد نسبيا للترويح عما يعيشونه من ضغوط العمل والحياة والأعباء النفسية، الإجتماعية والإقتصادية.

أ ـ الخصائص البيولوجية لشاطئ الواجهة البحرية

تشير ناهدة الخليل في إطار المقابلة المركزة التي أجريناها مع الناشطين الأخصائيين المعترضين على تنفيذ المشروع، إلى انتفاء حاجة المنطقة لهذا المشروع، وتقول: «فهذا آخر شاطئ صخري في مدينة بيروت ونريد الحفاظ عليه. ولسنا بحاجة إلى كورنيش إضافي، فالكورنيش موجود لكنه مقفل أمام الناس من منطقة خليج الزيتونة وحتى مرفأ بيروت». وترى «أن أخطر ما في المشروع أن البلدية ستقر استثناءات لتغيير قانون المنطقة، ما سيفتح الباب أمام استثناءات أخرى». (الخليل، 2019)

وفي السياق نفسه شدد الناشط عبد الحليم جبر بأن المشروع «**يغفل الآثار على طبيعة الموقع وبيئته الفيزيائية والبيولوجية** ومناظره الطبيعية. من المفترض أن التخطيط لأي مشروع تفصيلي يجب أن يأتي بعد إعداد مخطط توجيهي أشمل لمدينة بيروت. والطلب بإعداد دراسة شاملة للواجهة البحرية وهي تمتد 13 كلم. وكذلك دراسة تقييم الأثر البيئي الإستراتيجي للواجهة البحرية ككل، فالبلدية لم تقم بوضع مخطط توجيهي عام متكامل على طول الواجهة البحرية لبيروت، وهو من بديهيات عملية التخطيط المديني، الذي على أثره يمكن إجراء الدراسات والمخطّطات التنفيذية الجزئية للمخطّط العام، ووضع المخطّطات التنفيذية له بعد تحديد وظيفة واستخدامات الأرض والمساحات عليها». (جبر، 2019)

ب ـ التنظيم المدني و دوره في مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية

وفق أنظمة وقوانين التنظيم المدني من الناحية الإجرائية، تقوم عادة «المديريّة العامّة للتنظيم المدنيّ» بإصدار التصاميم والمخططات ووضع الأنظمة التفصيلية للمدن والبلدات والقرى على الأراضي اللبنانية، وتتضمن هذه التصاميم رؤية أو توجيه شامل أو سياسة عامة، وتراعي مصلحة السكان والبيئة والإقتصاد المحلي. تعتبر المخططات أداةً أساسية لعرض ومناقشة المصلحة العامة وتحديد الأولويات منها على الصعيدين المحلي والوطني.

والتصميم أو التخطيط التوجيهي هو الخطّة التي تحدد كيفية إستعمال الأراضي في منطقة متجانسة. وتجدر الإشارة أنه تم تحضير المخطط والنظام التوجيهي العام لبيروت وضواحيها بين عامي 1983 و1986، وجاء ذلك في سياق التحضير لإعادة الإعمار بعد الحرب. ويعتبر المخطط التوجيهي ملزم للسلطات العامة.

من الناحية العملية والمسؤوليات، تضع المديرية العامة للتنظيم المدني المخطط والنظام التوجيهي بشقيه العام والتفصيلي، إما بمبادرة منها، أو بطلب من البلديات. في معظم الأحيان يتم وضعها بمبادرة من المديرية العامة للتنظيم المدني. فالتنظيم المدني يضع المخطط ويعرضه على البلدية التي تبدي رأيها بالمشروع، ثم يعرض على المجلس الأعلى للتنظيم المدني، وأخيراً يعرض على مجلس الوزراء ويصدّق عليه بمرسوم يصدر من مجلس الوزراء: وفي حال عدم تصديقه، يصبح مجرّداً من القيمة، ذلك حتى لو وافق عليه التنظيم المدني أو المجلس الأعلى أو البلدية. (القانونية، 2017)

إن ما يعترض عليه الناشطون المستطلعون بالإجماع يرتكز على معطيات قانونية، ألا وهو «إغفال ما ورد في قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني وتجاوزه، إذ تبيّن من خلال المستندات التي قدمت في «مؤتمر إنماء بيروت» «أن المديرية العامة لوزارة الأشغال المسؤولة قانونا عن الشاطئ كما التنظيم المدني، لم يعطيا موافقة صريحة وواضحة على أشغال تطال الشاطئ وإجراء الردميات عليه أو على

توسعة الرصيف البحري باتجاهه، ذلك أن التوجه كان بتجاوز هذه الآلية الثانوية عبر إصدار مراسيم بشأنها». (الخياط، 2019)

يشير المهندس جبر إلى «مخالفة الأنظمة المطبقة التي تحكم الشاطئ اللبناني، فهو يقع في **المنطقة الإرث ـ ثقافية** التاسعة لمدينة بيروت، التي يمنحها قانون البناء حماية مطلقة. بعكس كل المناطق الأخرى، ويحظر فيها تشييد أي نوع من أنواع البناء، أو الأعمدة، أو إجراء أي تدخل من شأنه إحداث أي تغيير في هيئة الموقع أو أي تعديل للوجه الطبيعي للأرض مهما كانت خصائصه، فإن تنفيذ الأشغال عليها يشكل مخالفة فاضحة للقانون، إذ أن المشروع يعتمد على عمليات انشائية من حفر، بناء أعمدة وردميات». (جبر، 2019)

لقد جاء قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني حول المشروع بالموافقة على توسيع الرصيف والكورنيش البحري وتأمين وصول العموم إلى الشاطئ دون الإشارة إلى حصول موافقة صريحة على أي ردم أو مس بالشاطئ أو تغيير معالمه، كما أن المديرية العامة لوزارة الأشغال المسؤولة عن الشاطئ اللبناني لم تعط أصلاً موافقتها على إجراء أي ردم على الأملاك العامة البحرية أو إقامة أية إنشاءات عليها، مع الإشارة إلى أن التنظيم المدني قد اشترط أيضاً ضرورة أن يتم التقيد بمراسم تقييم الأثر البيئي واستكمال الإجراءات القانونية حوله وفقاً للأصول، بما فيها الموافقة المسبقة للمديرية العامة للأشغال عليها.

فالمشروع، وبالرغم من بعض التعديلات الشكلية التي أجريت عليه، وإلغاء الأعمدة التي كان ملحوظا إقامتها على الشاطئ الصخري، ما زال يلحظ قضم مساحات كبيرة من الشاطئ الصخري لإنشاء حوائط دعم وردميات فوق الصخور التي تشكل ثروة بيولوجية وتعتبر من الأملاك العامة البحرية خلافا للأصول القانونية. (عين المريسة، 2019)



ج- إنتقادات قانونية المشروع وجدواه الإقتصادية الإجتماعية

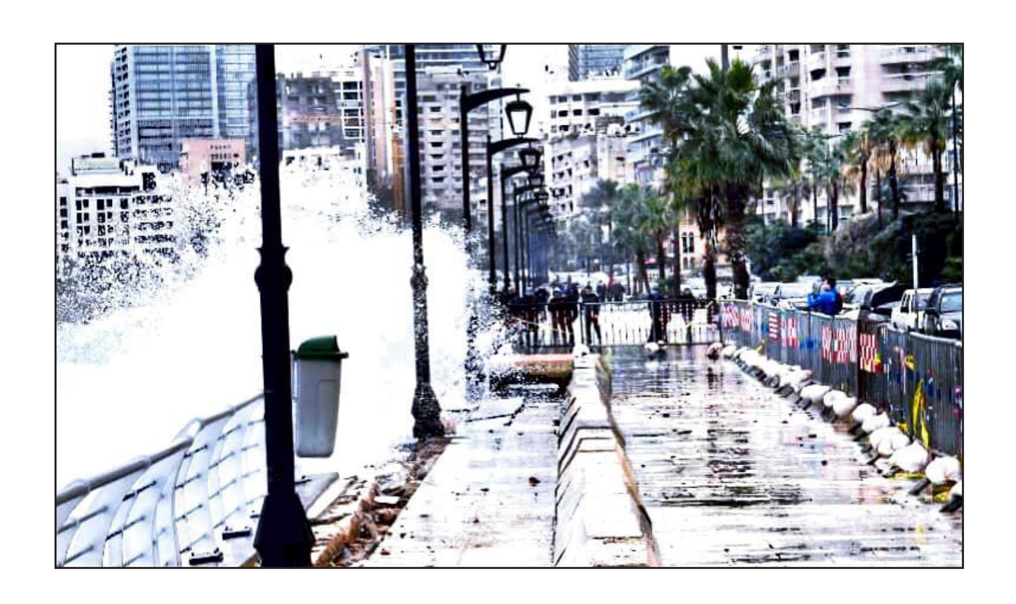
شددت مجموعة المستطلعين أن أسباب الإعتراض على مخطط «تطوير كورنيش بيروت البحري» على وجود **مخالفات قانونية** تعتري المشروع، وتتلخص وفق ما أفادوا بتلزيم هذا العمل «البلدي» لشركة «رفيق الخوري للمقاولات»، وهي الشركة نفسها التي قامت بإعداد دراسة الأثر البيئي للمشروع ما يناقض تماماً الأصول القانونية، إذ لا يجوز لمقاول مشروع أن يتولى بذاته دراسة الأثر البيئي لعمله، خاصة وأن هذا يدخل في صميم مبدأ تضارب المصالح.

تفند الناشطة والمهندسة المعمارية ناهدة الخليل، في حديثها «بأنهم كمجتمع مدني رفضوا ردم جزء من البحر وتوسعة الكورنيش، ووضعوا ملاحظاتهم على «عدم قانونية تلزيم دراسة الأثر البيئي من خلال تلزيم البلدية الدراسة للشركة الهندسية نفسها التي ستتولى تنفيذ المشروع. فهذا غير قانوني، لما فيه من تضارب للمصالح»، وبالتالي عدم صحته حتى قانونيا كونها صاحبة مصلحة (أي الشركة المنفذة)».

وتضيف: «بذلك، فإن تلك الكيانات المكلّفة تنفيذ عملية منح تراخيص البلدية تخلّت فعلياً عن سلطتها (المادة 13 من قانون البناء) التي تقضي برفضها الترخيص لأي نشاط بناء يخلّف آثاراً بيئية و/ أو إجتماعية سلبية، كما الحال هنا بشكل سافر». (الخليل، 2019)

يعتبر المهندس جبر أن من أبرز المخالفات هو أن المشروع المقترح يبقي على التعديات على الكورنيش، ويضاف إليه تعدي البلدية على شاطئه عبر ردم البحر وتدمير صخور شاطئ عين المريسة التاريخية، وكأنه بذلك يعطي الشرعية الواقعية للتعديات الأخرى القائمة. «فالتصميم لم يتطرق إلى التعديات على طول الكورنيش، كالحمام العسكري وفندق ريفييرا ومسبح الجامعة الأميركية، وغيرها من المنشآت الشاطئية، وكأنها مؤسسات تشكل جزءاً من المشروع، ولا ينبغي المس بها! ونتيجة لذلك، أغفلت التراخيص التي أعطيت لها، مخالفات قانونية فاضحة مثل السماح بمساحات مبنية إضافية واعتبار غياب دراسات الأثر البيئي والإجتماعي الموصى بها قانوناً مسألة غير مهمة.» (جبر، 2019)

من جهتها، تفيد المهندسة والناشطة ناهدة الخليل بأن إعتراضها على المشروع يتمثل في «**إغفال تام لعامل الأمان، إذ** إن توسعة الرصيف المقترحة في المشروع ستمتد فوق الشاطئ وصولا لفوق سطح البحر، وكذلك فإن توسعة الساحة الرئيسية المقابلة لمسجد عين المريسة والمباني المحاذية له، التي ستكون في عرض البحر وعلى مستوى منخفض ب 3 أمتار عن الكورنيش الحالي، فإنها ستكون عرضة في فصل الشتاء للعواصف الشديدة التي كثرت في السنوات الأخيرة بفعل التغييرات المناخية؛ وبالتالي فإن ضغط وإرتفاع الأمواج والرياح العاتية سوف تكون سبباً لتعريض رواد الكورنيش لخطر أكبر». (الخليل، 2019).



من ناحية أخرى، أظهرت البيانات الأكثر دقة التي جمعت في الفترة الممتدة بين عامي 1993ـ2017 عن طريق قياسات الأقمار الصناعية وكشفت عن ارتفاع متسارع في منسوب البحار ومنها استطرادا واجهة بيروت البحرية، الذي بلغ حوالي 30 سنتم. ويعود هذا التسارع في ارتفاع منسوب البحار إلى الإحتباس الحراري الناجم عن التغيرات المناخية والموثقة علميا وواقعيا، وخير دليل حسي على ذلك الأضرار الكبيرة التي بدأ يتعرض لها شاطئ مدينة الإسكندرية منذ حوالي عشر سنوات بسبب الإرتفاع المضطرد لمياه البحر واجتياحه للكثير من المناطق السكنية فيها، الأمر الذي دفع بالسلطات المصرية لإنشاء سد حماية على طول شاطئ المدينة.

وعليه، وفي حال توسعة الرصيف باتجاه سطح البحر كما هو ملحوظ في مشروع البلدية، فإن الأضرار ستطال الرصيف على طول الجزء الشمالي من الكورنيش المستهدف توسعته فوق سطح البحر بحوالي المترين، وهو بذلك يكون قد مدد الرصيف والدرابزين العائد له وعرضه للأمواج العاتية مباشرة خلال ٥ أشهر من السنة، جراء إنسياب مياهها التي تضرب الرصيف بوضعه الراهن والبعيد نسبيا عن مياه البحر اليوم. إن زيادة قوة الأعاصير وما سيرافقها من أمواج عاتية مدمرة حتما وتهديدات جديدة ستطال المواطنين من رواد الكورنيش، خلال السنوات

الثلاثين القادمة بسبب زيادة الإحتباس الحراري، بموازاة زيادة مرتقبة في ارتفاع مستوى البحر على طول الشواطئ المتوسطية والتي تقدر بحوالي ٥٠ سم كحد أدنى وفق الجغرافيين وعلماء المناخ، يستدعي النظر إلى تداعياتها بمسؤولية علمية وإدراجها في حسابات المخاطر الجدية في أي مشروع يطال واجهة بيروت البحرية.



بناء على ما ذكر من معطيات، يتبين أن إنشاء المصطبة المتدرجة باتجاه مستوى سطح البحر الملحوظة في مشروع البلدية والتي لم تخضع للدراسة والتجارب العلمية في المختبرات المتخصصة لها، والتي تستطيع تقدير توقعات تطور ارتفاع مستوى أمواج البحر خلال 50 سنة القادمة، فإن هذا الجزء من كورنيش الواجهة البحرية سيتعرض لإجتياح الأمواج، لأن الشاطئ اللبناني يخضع معظم أيام السنة لتأثيرات الرياح الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية، ما سيؤدي إلى انسياب مياهها عبر المصطبة الملحوظة باتجاه الشوارع الرئيسية والفرعية في المنطقة المقابلة لها والتي ستلامس الجامع والأبنية الخلفية والمؤسسات التجارية والخدماتية فيها والموازية لها، وذلك استنادا إلى تأكيدات لهذه المخاطر تم الحصول عليها من المديرية العامة لوزارة الأشغال المعنية والمسؤولة الوحيدة قانونا عن الشاطئ، الذي تم تجاهل وتجاوز مسؤوليتها عن هذا المشروع.

من الناحية الإقتصادية، لا ترى السيدة شيرين إدريس داعوق لزوماً «لصرف هذه المبالغ الطائلة على مشروع «لسنا بحاجة إليه فيما هناك أولويات أخرى». ومن

الناحية الإجتماعية، ووفق تقديرها، فإن من يقصدون الكورنيش لا يحتاجون إلى المدرجات داخل البحر» (داعوق، 2019).

جدول (17): توزيع المبحوثين بحسب رأيهم بالمشروع ودوره بتنشيط الحركة التجارية

[تطوير الكورنيش وتوسعته ينشط الحركة التجارية.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	36	12.0	12.0	12.0
	غير موافق	51	16.9	16.9	28.9
	محايد	80	26.6	26.6	55.5
	موافق	83	27.6	27.6	83.1
	موافق بشدة	51	16.9	16.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يتبين من الجدول أعلاه بأن أقل من نصف العينة 44.5٪ تعتقد بدرجة موافق وموافق بشدة أن المشروع المقترح يمكن أن يساهم في تنشيط الحركة التجارية في المنطقة، في حين أن 28.9٪ أجابوا ب»غير موافق وغير موافق بشدة» على ذلك، وقد تقاربت نسبة المحايدين 26.6٪ من نسبة غير الموافقين على هذا الطرح على اختلاف درجاتهم، ما يعكس نوع من الحيرة والتردد في المواقف تجاه المشروع.

جدل (18): توزيع المبحوثين بحسب رأيهم بالمشروع ودوره بتشغيل الأيدي العاملة

[مشروع تطوير الكورنيش يساهم في تشغيل الأيدي العاملة الشابة.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	31	10.3	10.3	10.3
	غير موافق	58	19.3	19.3	29.6
	محايد	71	23.6	23.6	53.2
	موافق	95	31.6	31.6	84.7
	موافق بشدة	46	15.3	15.3	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يبين الجدول (18) أن 29.6٪ من المبحوثين غير موافقين وغير موافقين بشدة على أن المشروع سيفضي إلى تشغيل الأيدي العاملة الشابة وسيساهم في حل أزمة البطالة المتفشية في المجتمع البيروتي وفي كل لبنان عموما، بالمقابل يرى أقل من نصف العينة بنسبة 46.9٪ أن المشروع بإمكانه حل أزمة البطالة المدينية، أما المحايدين فبلغت نسبتهم 23.6٪.

خلافا لما أشيع من تبريرات مبالغة للتسويق الإعلامي له، فإن هذا المشروع الذي طغى عليه البعد الجمالي الشكلي بالدرجة الأولى، لا يمكنه بصيغته المعلنة توفير فرص عمل يحتاجها الشباب والخريجين الجدد لفقدانه الجدوى الإقتصادية، وهذا ما ظهر في الدراسة من خلال نسبة المحايدين المرتفعة التي تعبر عن عدم اطلاع ومعرفة الرأي العام البيروتي بتفاصيل المشروع المقترح.

وأخيرا، يشير المهندس جبر إلى إهمال تام في المشروع لموانئ الصيادين. في المقابل، «لا تزال أصوات صيادي المدينة وخاصة أبناء عين المريسة في موانئها الثلاثة (عين المريسة، جلّ البحر، والمنارة)، خافتة تجاه المشروع»، على الرغم من كون هذه الموانئ مصدر عمل لشريحة إجتماعية مهمة تعتاش وتعيل عائلاتها من صيد الأسماك. (جبر، 2019)

جدول (19): توزيع المبحوثين بحسب موقفهم من الحفاظ على حرفة صيد السمك

[أي مشروع لتوسيع الكورنيش يجب أن يحافظ على حرفة صيد السمك]				
	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
غير موافق بشدة	18	6.0	6.0	6.0
غير موافق	17	5.6	5.6	11.6
محايد	57	18.9	18.9	30.6
موافق	124	41.2	41.2	71.8
موافق بشدة	85	28.2	28.2	100.0
المجموع	301	100.0	100.0	

يبدي نسبة 69.4٪ من أفراد العينة بدرجة موافق وموافق بشدة حرصهم على

حرفة صيد السمك وبأن أي مشروع مقترح يجب أن يحافظ على هذه الحرفة، مقابل 11.6٪ غير موافق وغير موافق بشدة. أما المحايدين فبلغت نسبتهم 18.9٪. يعتبر هذا مؤشر على أن غالبية أفراد العينة لا تحبذ إنجاز أي مشروع قد يقضي على حرفة صيد الأسماك ويهدد الصيادين في قوتهم وباب رزقهم.

على هذا الصعيد، أفاد مدير المركز الوطني لعلوم البحار التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور ميلاد فخري أن مهنة صيد الأسماك في لبنان، التي تعتبر قطاعاً حرفيا بامتياز، يعتاش منه «من 4 إلى 6 آلاف عائلة في شكل موسمي وغير مستدام». أما أبرز الضغوط البشرية التي تؤثر في شكل سلبي على غلة الصيادين، وفقاً له، «فهي الردم العشوائي للشواطئ وما ينتج عنه من هدم موائل الأسماك الساحلية وانتشار مطامر النفايات الصلبة والمكبات ومصبات المجارير حتى في الأماكن الواعدة للصيد الوفير». (فاضل، 2020)

في مداخلة أثناء «مؤتمر إنماء بيروت»، أبدى وزير الداخلية والبلديات السابق نهاد المشنوق معارضته للمشروع وعدم موافقته عليه عندما كان وزيرا للوصاية على بلدية بيروت، بحضور المهندس المشرف عنه، إذ اعتبر أن «الكورنيش جزء من شخصية وهوية بيروت وجمالها وتاريخها وامتدادها الطبيعي، وتساءل أنه إذا كانت كلفة المشروع تقدر ب25 مليون دولار وفق ما ذكره رئيس المجلس البلدي جمال عيتاني، فلماذا لا يتم إنفاقه على مشروع النقل العام الحضري المقدر قيمته ب75 مليون دولار الذي أحاله مدير عام النقل إلى مجلس الإنماء والقابع في أدراجه، والذي يساعد في حل عملي لأزمة السير الخانقة في بيروت، خاصة وأن جميع الدراسات التنفيذية العائدة له ومخططه التوجيهي العام جاهز وموجود في عهدة صندوق النقد الدولي الذي ينتظر إشارة الحكومة لإطلاقه؟»

وأضاف المشنوق أنه «مع الإبقاء على جمالية الكورنيش بوضعه الراهن مع ضرورة إجراء أعمال الإنارة والصيانة والترميم فيه ورفع مستوى خدماته، من مراحيض ورفع النفايات عن شاطئه بانتظام، وبالتالي ليس هناك من حاجة لإنفاق ملايين الدولارات دون جدوى إقتصادية إجتماعية له، فهناك حاجة لمشاريع تعالج

مشاكل العاصمة وفق أولويات حاجاتها الملحّة وهي أهم بكثير من هذا المشروع». (مؤتمر إنماء بيروت، الإثنين 16 أيلول 2019)

من جهتها، تذكر الناشطة رولا قباني أن القيمين على المشروع إمتنعوا بشكل تام عن تقديم دراسة الجدوى الإقتصادية وحاجات وأولويات أهل وسكان المدينة ورواد الكورنيش والشاطئ. «هذا المشروع المقترح قد تم رفضه من قبل وزارة الداخلية منذ ثلاث سنوات، نظراً لغياب جدواه الإقتصادي والإجتماعي قياسا إلى كلفته الذي قدّرها رئيس المجلس البلدي خلال الإجتماعات التي عُقِدَتْ معه مؤخّرا بـ25 مليون دولار أميركي، والتي لم تعتبرها غالبية أبناء بيروت من سلم أولويات حاجات العاصمة التنموية». (قباني، 2019)

أجمعت المجموعة المستطلعة خلال المقابلة البؤرية أن حل مشكلة الصرف الصحي الذي يصب في بحر عين المريسة وواجهة بيروت البحرية، كما صيانة وتأهيل الكورنيش الحالي ورفع التعديات عنه، هي «أولى بال 25 مليون دولار بدل هدرها كلفة لتوسعة الكورنيش»، وفق ما قالوا، وأضافوا أن هذا الرقم المحدد لم يتمكنوا من التثبت منه من قبل رئيس البلدية جمال عيتاني خلال اللقاء الذي عقد معه في مقر إتحاد جمعيات العائلات البيروتية بدعوة من رئيسه السيد محمد يموت (أيار 2018)، كونه رفض الحديث عن تفاصيل المخطط مع تشكيكه المفاجئ خلال اللقاء بتقديرات كلفة تنفيذ المشروع الذي سبق له أن حدده مراراً في لقاءات عدة، إذ أشار إلى أنه اضطر إلى ذكر هذا الرقم التقديري في معرض النقاش دون أن يكون ملزما به زيادة أو نقصانا، الأمر الذي زاد شكوكهم بارتفاع كبير لكلفة تنفيذ هذا المشروع، خاصة فيما يعود لكلفة ردم البحر من أجل إنشاء البلاطة (المصطبة) التي ستكون باهظة الثمن دون شك ودون جدوى.

تؤكد رولا قباني بأن «التأهيل الحقيقي يكون بصيانة الرصيف وتأهيله، وتجهيزه بالمقاعد وسلال المهملات، إضافة إلى تجهيز الشاطىء وتنظيفه، وتأمين مداخل آمنة لولوج الرواد إليه، وزيادة عدد الحمامات العمومية على طول الكورنيش وتأهيليها، والإشراف على نظافتها، إضافة إلى تأمين الحراسة اللازمة». (قباني، 2019)

جدول (20): توزيع المبحوثين بحسب أرائهم حول إفتقار الكورنيش إلى الخدمات الأولية (النظافة، الصيانة والإنارة)

[يفتقد الكورنيش إلى النظافة والصيانة والإنارة]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	8	2.7	2.7	2.7
	غير موافق	29	9.6	9.6	12.3
	محايد	74	24.6	24.6	36.9
	موافق	127	42.2	42.2	79.1
	موافق بشدة	63	20.9	20.9	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يعتبر 63.1٪ من المبحوثين أن الكورنيش يفتقد إلى النظافة والصيانة والإنارة بدرجة موافق وموافق بشدة، مقابل 12.3٪ من غير الموافقين بدرجات متفاوتة، أما المحايدين فقد بلغت نسبتهم 24.6٪، وهي نسبة حياد معبرة ولها دلالاتها، ويمكن تعليلها بالموقف السلبي أو بحذر المبحوثين من التعبير عن رأيهم إنطلاقا من عدم معرفتهم أصلا بالمشروع المقترح من قبل البلدية، لقصور غير مبرر في توسيع دائرة شرحه للمواطنين.

جدول (21): توزيع أفراد العينة بحسب رأيهم حول مواصفات المشروع الإنمائي

[يجب أن يقتصر المشروع على تحسين البنية التحتية (صرف صحي، إنارة، صيانة، ترميم ونظافة، إلخ)]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	16	5.3	5.3	5.3
	غير موافق	23	7.6	7.6	13.0
	محايد	55	18.3	18.3	31.2
	موافق	113	37.5	37.5	68.8
	موافق بشدة	94	31.2	31.2	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

ترى معظم أفراد العينة بنسبة 68.7٪ بدرجة موافق وموافق بشدة أن أي

مشروع تنموي للمنطقة يجب أن يقتصر على رفع مستوى الخدمات البلدية التي تكاد تكون مفقودة كتحسين وتطوير البنية التحتية للكورنيش، وأهمها مشكلة الصرف الصحي والإنارة والصيانة وترميم الأرصفة والحفاظ على النظافة ومشكلة الإختناق المروري ومواقف للسيارات، مقابل 12.6٪ منهم يرون غير ذلك بدرجة غير موافق وغير موافق بشدة، في حين بلغت نسبة المحايدين 18.3٪. وهنا أيضاً يظهر ارتفاع نسبة الحياد بشكل لافت، إذ أن الإحتمال الأكبر لهذا الموقف مرده إلى غياب المعلومات الكافية بحوزتهم حول طبيعة المشروع المقترح.

د ـ الأثر على البيئة والصحة العامة

في المسألة البيئية والصحة العامة، ركزت الناشطة الخليل على أن «المشروع يغيب عنه التقييم العلمي للآثار البيئية المحتملة والناشئة عن تنفيذ المشروع، ومن أهمها مسألة التلوث الناجم عن الصرف الصحي وآثاره على البيئة والصحة. ما زالت البلدية غافلة عن تنفيذ مشروع لمعالجة مشكلة الصرف الصحي التي تصبّ مياهها المبتذلة على طول الشاطئ، وهذا ما لا يمكن إهماله أثناء تنفيذ أي مشروع يتعلّق بتأهيل الشاطئ. إنّ الضرر البيئي الجسيم والتلوّث الذي يطال الشاطئ ناتج عن إلقاء مياه الصرف الصحي والنفايات في البحر من دون تكريرها في معامل خاصة، مما حوّل البحر إلى مساحة موبوءة صحّياً، وملحقاً أبلغ الضرر بالبيئة البحرية والثروة السمكية وبالتنوع البيولوجي للشاطئ وبصحة المواطنين. (الخليل، 2019)

نشير في هذا الصدد أنه لا بد لأي مشروع مطروح أن يوفّر إدماج أولويات الصحة العامة في تطوير المساحات العامة كنهجاً يحقق المنفعة المشتركة في المناطق الحضرية. كما أن اتباع نهجا مراعٍ لمسائل الصحة في تخطيط المساحات الخضراء العامة يمكن أن يوفّر إمكانية تحقيق أكبر عدد من المنافع المشتركة. (روبيل، 2016) .

إن دراسة الأثر البيئي تعني أثر المشروع على البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية». ووفق الخليل، «فإن المشروع سيقضي على آخر الشواطئ الصخرية الموجودة والتي تشكل موئلاً للحيوانات البحرية كلها والتنوع البيولوجي

في المنطقة، حيث تأتي الكائنات وتضع بيوضها هنا لتعود بعد فترة الحضانة إلى البحر. وهو ما سيقضي على التنوع البيولوجي داخل بحرنا. إن إنشاء البلاطة (المصطبة) سيقضي على ما تبقى من البيئة البحرية والثروة السمكية والصخور النادرة التي لا مثيل لها في منطقة شرق المتوسط، إلا على شواطئ فلسطين المحتلة التي صنفها العدو الإسرائيلي محميات شاطئية». وتضيف أنه «في حال طمرها، فذلك يعني القضاء على التنوع البيولوجي الموجود على هذا الشاطىء». (الخليل، 2019)

من جهتها توضح الناشطة رولا قباني، من سكان المنطقة فتقول أنه «وفي الأساس، المنطقة والواجهة البحرية تُعاني من انفلاش وانبعاث الروائح الكريهة فيها بفعل المجارير التي تصب على شاطئ منطقة عين المريسة، هناك مشكلة تصريف المياه الآسنة التي تلوث الكورنيش وشاطئه». وتسأل: «أليس الأجدى صرف 25 مليون دولار على أولويات ملحة، على سبيل المثال إيجاد حل جذري لتصريف المياه الآسنة في البحر عبر تكملة مشروع مد قساطل المجاري إلى عمق البحر، كما وعدنا رئيس البلدية مراراً وتكراراً، لحين إنشاء مركزاً لمعالجة مياه الصرف الصحي الخاص ببيروت؟ أو رفع التلوث عن آخر شاطئ صخري للعاصمة والمحافظة عليه وتأهيله؟ أو صيانة وتأهيل الرصيف الحالي، وغيرها من المشاكل الخدماتية المهملة». (قباني، 2019)

جدول (22): توزيع المبحوثين بحسب رأيهم حول الأضرار اللاحقة بالثروة البحرية للمشروع

[توسيع الكورنيش باتجاه البحر سيضر بالثروة البحرية.]					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	غير موافق بشدة	30	10.0	10.0	10.0
	غير موافق	54	17.9	17.9	27.9
	محايد	71	23.6	23.6	51.5
	موافق	90	29.9	29.9	81.4
	موافق بشدة	56	18.6	18.6	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يعتبر نسبة 48.5٪ من المبحوثين أن توسيع الكورنيش باتجاه البحر سيضر بالثروة البحرية بدرجة موافق وموافق بشدة، مقابل 27.9٪ غير موافقين وغير موافقين بشدة، أما نسبة المبحوثين الذين فضلوا الحياد فبلغت 23.6٪.

جدول (23): توزيع العينة بحسب مصدر الإزعاج لديهم في الكورنيش

البنود	نعم		لا	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
كثرة المتسولين	242	80.4	59	19.6
الباعة المتجولين	155	51.5	146	48.5
الإزدحام والضجيج	175	58.1	124	41.2
صعوبة ركن السيارة وإيجاد المرائب	246	81.7	55	18.3
ندرة إرتياد الشاطئ مجانا وانعدام تنظيم دخوله	208	69.1	93	30.9
غياب الصيانة الدورية لأرصفة الكورنيش	222	73.8	78	25.9
إنعدام النظافة، وجود مخلفات الحيوانات الأليفة وقلة الحاويات للنفايات	236	78.4	65	21.6
تلوث الشاطئ بالعبوات البلاستيكية ومياه الصرف الصحي	284	94.4	17	5.9
قلة المراحيض العامة اللائقة	267	88.7	34	11.3
المجموع	301		100	

يبين الجدول (23) أن غالبية المبحوثين وبنسبة وصلت إلى 94.4٪ ما يزعجهم في الدرجة الأولى هو تلوث الشاطئ بالعبوات البلاستيكية وأكياس النفايات ومياه الصرف الصحي، وفي الدرجة الثانية قلة المراحيض بنسبة 88.7٪، وفي الدرجة الثالثة صعوبة ركن السيارة وإيجاد المرائب بنسبة 81.7٪، أما كثرة المتسولين فحازت على 80.4٪ وبفارق بسيط احتلت المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة ذكر المبحوثون إنعدام النظافة ومخلفات الحيوانات وقلة الحاويات للنفايات بنسبة 78.4٪، هذه النسبة تقاربت مع نسبة غياب الصيانة الدورية لأرصفة الكورنيش التي سجلت 73.8٪، وتلتها في المرتبة السابعة ندرة ارتياد الشاطئ مجانا

وغياب تنظيم دخوله بنسبة 69.1٪ وفي المرتبتين الأخيرتين وبفوارق بسيطة على التوالي الإزدحام والضجيج 58.1 ٪ والباعة المتجولين 51.5 ٪.

النسبة المرتفعة والأعلى التي ذكرها المبحوثون أنها تشكل مصدر إزعاج لهم كانت ذات بعد بيئي، مما يدلل على الوعي البيئي لدى أفراد العينة وأهميته لما له من أثر ملموس ومباشر على الصحة العامة من ناحية، وعلى جمالية طبيعة المكان ورونقه من ناحية أخرى.

وهنا لا بد من التساؤل عن تلكؤ بلدية بيروت عن عدم وضعها الأنظمة والشروط اللازمة لتنظيم اصطحاب الحيوانات الأليفة على رصيف الكورنيش وتقيد أصحابها بقواعد النظافة العامة، عبر فرض غرامات متوجبة على الذين يتركون مخلفات حيواناتهم عليه.

جدول(24): توزيع أفراد العينة بحسب دوافع إرتياد الكورنيش البحري

البنود	التكرار	النسبة ٪
ـ لا أتردد أبدا	5	1.7
ـ نادرا ما أتردد	23	7.6
ـ لترفيه العائلة والأولاد	12	4.0
ـ للتنزه والتمتع بمنظر البحر	188	% 62.4
ـ لممارسة الرياضة	53	% 17
ـ للتنفيس عن ضغوط العمل	17	%5.5
للقاء الأصدقاء	3	% 1
لصيد السمك	0	0
المجموع	301	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن المبحوثين الذين لا يترددون أبدا على الكورنيش بلغت نسبتهم 1.7 ٪، وتبين أن 7.6 ٪ من المبحوثين نادرا ما يقصدونه، أما الذين يترددون عليه توزعت دوافع ارتيادهم له على النحو التالي: 62.4٪ وهي النسبة الأعلى والتي تصدرت المرتبة الأولى كانت للذين يرتادونه للتنزه والتمتع بمنظر البحر، وجاء في المرتبة الثانية ممارسة الرياضة بنسبة 17 ٪ وفي المرتبة الثالثة المبحوثين الذين يرتادونه للتنفيس عن ضغوط العمل 5.5 ٪.

يرد المعترضون على مشروع تطوير الواجهة البحرية على حجة القيمين عليه بأنه سيؤمن مسار خاص للدرجات الهوائية، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيف معدلات تلوث الهواء الناجم عن استهلاك الوقود، بأن «مسار الدراجات الهوائية الذي تتذرع به البلدية لتوسعة الكورنيش، مؤمن على الرصيف العريض في منطقة سوليدير، خاصة وأن رواد هذه الرياضة بغالبيتهم لا يرتادون الكورنيش إلا في العطل الأسبوعية وفي الأعياد، ونسبتهم لا تتجاوز 1٪ كحد أقصى من مجموع رواد الكورنيش بشكل عام، كما أنه في حال ربط الكورنيش بمسار الدرجات المنفذ في منطقة سوليدير وفق مخططها التوجيهي، عندها لن يعود هناك مبرر لتوسعة الرصيف، إذ إن عملية الربط تخفف من الإزدحام على طول الواجهة البحرية نظرا لإتساع مجال التنقل في المنطقة الممتدة من القاعدة البحرية في المرفأ حتى الحمام العسكري، بما فيها ايّام وساعات الذروة». (الخياط، 2019)

جدول (25): توزيع العينة بحسب نوع الرياضة التي يمارسوها

نوع الرياضة التي تمارسها على الكورنيش					
		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
	الدراجة الهوائية	15	5.0	5.0	5.0
	الركض	30	10.0	10.0	15.0
	المشي	219	72.8	72.8	87.7
	لا شئ	35	11.6	11.6	99.3
	أحذية التزلج	2	0.7	0.7	100.0
	المجموع	301	100.0	100.0	

يظهر من الجدول (25) أن المبحوثين يفضلون ممارسة رياضة المشي بنسبة 72.8٪، في حين أن الذين لا يمارسون أي رياضة على الكورنيش بلغت نسبتهم 11.6٪، وهي نسبة متقاربة مع الذين يمارسون رياضة الركض والهرولة بنسبة 10٪، في حين احتلت ممارسة ركوب الدرجات الهوائية المرتبة الأخيرة بنسبة 5٪ فقط.

في هذا السياق، تصف الأدبيات العلمية الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها للبيئة الطبيعية أن تؤثر بشكل إيجابي على صحة الإنسان وسلامته، حيث

إن المناطق الطبيعية توفر الفرص لممارسة النشاط البدني والتواصل الإجتماعي وخفض الإجهاد النفسي. وأثبت عدد متزايد من الدراسات الوبائية أن المحافظة على المساحات الخضراء الحضرية تحقق آثاراً صحية إيجابية متنوعة، بما في ذلك تحسين الصحة العقلية وخفض الإكتئاب؛ وتحسين نتائج الحمل؛ وخفض معدلات الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والوفيات الناجمة عنها، والسمنة، والداء السكري. (روبيل، 2016).

من ناحية أخرى، تلفت الخليل الإنتباه بأن «لدينا مساحة للتنزه في منطقة الواجهة البحرية الجديدة لبيروت في منطقة سوليدير تبعد حوالي 200 متر فقط عن ساحة عبد الناصر في عين المريسة»، وتتساءل بالتالي عن «الحاجة والقيمة المضافة التي سوف تؤمنها هذه التوسعة مع ردم البحر مقارنةً بما هو موجود لدينا أساساً في المنطقة نفسها؟» (الخليل، 2019)

تضيف السيدة قباني على ما سبق ذكره: «أن هذه التوسعة مطروحة في الوقت الذي لدينا الحديقة العامة بمساحة 78,000 متر مربع، المخطط إنشاؤها منذ سنين في منطقة سوليدير، والمفترض أن تكون أيضاً أكبر مساحة خضراء عامة في بيروت والتي يمكن أن تكون بالمناسبة ساحة التنزه جزءًا منها، بدل ردم البحر وتغيير معالم الكورنيش الذي يعود تاريخه إلى منتصف القرن الماضي». (قباني، 2019)

الخاتمة والإستنتاجات

إن بناء مدن «تؤدي وظائفها» ـ أي مدن شاملة للجميع وصحية، قادرة على الصمود ومستدامة ـ يتطلب تنسيقاً واسعاً للسياسات وخيارات الإستثمار. وللحكومات الوطنية والمحلية دور مهم يحتم عليها أن تتحرك الآن كي تشكل مستقبل تنميتها، وتتيح فرصا للجميع. (مجموعة البنك الدولي، 2020)

مما لا شك فيه أن الإنماء المطلوب في مدينة بيروت العاصمة لا يعود بالمنفعة عليها وعلى قاطنيها فحسب، بل له إرتدادت إيجابية على المناطق المحاذية لها، أي المناطق شبه الحضرية وصولا إلى المناطق النائية والبعيدة عنها في الوقت عينه. يمكن اعتبار التنمية الحضرية إنطلاقا من العاصمة، أي المركز، نقطة إنطلاق لتحقيق التنمية الشاملة، لأنه بات من الواضح أن العمل «بشأن التنمية الحضرية لا ينظر إلى المدن على أنها كيانات فردية فحسب، ولكن إلى الربط بينها على نطاقات مختلفة، كتحديد أولويات التنمية بالمناطق التي لم تأخذ نصيبها من التنمية والتطور، وربط المدن بالريف، ومعالجة التباينات المكانية داخل المدينة، بما يتيح تحقيق معدلات نمو إقتصادي أسرع، ويربط الناس بوظائف أفضل». (المرجع نفسه)

تشكل بيروت مجتمعاً متنوعاً، حيث تختلط جميع أنواع أنماط الحياة ببعضها البعض. وهي مدينة للتقارب الثقافي والديني. وهذا التشكيل من النسيج الإجتماعي والإقتصادي الواسع يعطيها طابعها وثقافتها الخاصة؛ صخرة الروشة الشهيرة، وكورنيش الواجهة البحرية على طول شاطئ البحر في منطقة عين المريسة

التي يمكن اعتبارها من أكثر التمركزات السياحية في بيروت، حيث شكلت حيزا جاذبا لسكان المنطقة والعاصمة كلها وللسواح أيضاً، للتنزه على الكورنيش المفعم بكل مناحي الحياة وبالتفاعل الإجتماعي الإنساني.

من الملاحظ أن النظام اللبناني الخاص بالتخطيط العمراني وبإدارة الأراضي في المنظومة اللبنانية المعنية، لا يعالجان قضايا الإستدامة، والعيش، والبيئة، والمكان، والإنصاف على نحو ملائم. على مستوى المسؤولية الوطنية، وإذا استثنينا الفترة الشهابية، فلقد فوتت الحكومات المتعاقبة الفرص لمعالجة قضايا المساواة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والرفاه لجميع سكان المدينة. ولم يعالج المخططون الحضريون بشكل ملائم الخدمات التي تؤثر على جودة البيئة الحضرية، مثل إمكانية وصول المواطنين من وإلى العاصمة كما النقل العام خاصة الحضري منه، والطاقة المتجددة، وإمدادات المياه المستدامة، فضلا عن المناطق الخضراء والترفيهية، وتطوير التشريعات العائدة لها، مما أدى إلى مناطق جغرافية تعاني من غياب الدولة والعدالة الإجتماعية، وأخرى تتمتع بامتيازات. (عامل، 2018، صفحة 38)

تفتقر مدينة بيروت إلى مشاريع التنمية المحلية التي تلبي حاجات أبنائها للخدمات الأساسية وإلى تخصيص مساحات عامة فيها توفر فرصا للتلاقي بين جميع المقيمين فيها. شكل الكورنيش البحري وما زال، المتنفس الرئيسي لسكان المدينة بعد تقلص المساحات العامة الخضراء المفتوحة، فبحسب معظم المبحوثين (80.4٪) يعتبر الكورنيش من المساحات القليلة المتاحة في العاصمة، ونقطة اجتماع ومكان للتسلية وممارسة بعض أنواع النشاطات الرياضية، على سبيل المثال، تشكل رياضة المشي ما نسبته (72.8٪)، وركوب الدراجات الهوائية (5٪)، واللعب والأنشطة الأخرى التي تمارس في الهواء الطلق التي يمكن أن تحسّن التنقل الآمن (22.3٪).

أقر ما نسبته 63.1٪ من المبحوثين بأن الكورنيش يفتقر إلى النظافة والصيانة والإنارة، وهي تعتبر من الخدمات الأولية والأساسية، لا بل من الأولويات لعلاقتها المباشرة بالأمن الصحي للمواطنين والتي من المفترض تأمينها قبل الحديث عن

أي مشروع تطويري ذو بعد تنموي حقيقي في المنطقة، خاصة إذا ما كانت جدواه الإجتماعية مفقودة. وعكست هذه النتائج المزاج العام لدى الرأي العام البيروتي الذي أثبت وعيه والتزامه بالقضايا البيئية، إذ عبرت الغالبية، ما نسبته 94.4٪ من المبحوثين أن ما يزعجهم في الدرجة الأولى هو تلوث الشاطئ بالعبوات البلاستيكية وأكياس النفايات ومياه الصرف الصحي.

يرى أكثر من نصف المبحوثين (54.5٪) أن أي مشروع يغير وظيفة ومعالم الكورنيش الجغرافية الطبيعية الحاضرة لا يمكن أن يلقى الموافقة من قبلهم، وتحرص الغالبية (85.7٪) للحفاظ على معالم الكورنيش، لأنه برأيهم يجسد جزءا من هوية العاصمة الثقافية ومن ذاكرتهم الفردية العائلية التي طبعت مراحل طفولتهم من جهة، والجماعية من جهة أخرى التي تعزز صلتهم بالمدينة وتقوي اللحمة الوطنية فيما بينهم، إذ عبر بمعظمهم عن تمسكهم بهذه القيم المشتركة بينهم (66.7٪)، وبحسب الغالبية العظمى (71.8٪)، فإن إقفال الواجهة البحرية من شأنه أن يقلل من عدد زوار الكورنيش ويفقده مركزه ورونقه كنقطة تلاقي وجذب للأهالي والسواح.

إن إدماج العمليات التشاركية مسألة أساسية في صنع السياسات والبرامج وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي على حد سواء، ما يُتيح لنُظُم الحوكمة الفعالة أن تؤثر في المحددات الإجتماعية بما يضمن عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وهذا المبدأ كان غائبا عن مشروع تطوير الكورنيش البحري المقترح من قبل بلدية بيروت، لأنه لم يراع مبدأ الشفافية والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي ترضي المكلف البيروتي وترتقي إلى طموحاته وفق أولويات حاجاته الخدماتية والتنموية.

لقد كان قرار إنشاء الأكشاك على كورنيش الواجهة البحرية جزءا من المشروع الحالي المطروح من قبل بلدية بيروت، لكن كان للتحرك الشعبي الإحتجاجي الأثر الكبير المباشر والفعال بإلغائه، والذي لو قدر له النجاح لكان قضى على آخر متنفس حيوي لأبناء العاصمة ولتحول إلى بؤرة فساد على أنواعها، أسوة بما كان عليه الوضع في تسعينات القرن الماضي عندما كانت شاحنات القهوة

تلعب دور الأكشاك والتي تحولت مرتعاً للدعارة وترويج المخدرات على طول الكورنيش والأحياء المحيطة به، الأمر الذي أدى بالحكومة حينها إلى اتخاذ قرار حاسم بإزالتها نهائياً ومنع إقامة أي إنشاءات أخرى مشابهة عليه باعتباره حيزاً عاماً.

أظهرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإستطلاعية أن الإتصالات ووسائل المشاركة في صنع القرار مع السكان في بيروت مغيبة ومستوى الثقة بأداء البلدية ضعيف، ويتضح ذلك من خلال ما أعرب عنه غالبية المبحوثين وبنسبة 68.1٪ بأنهم لا يعلمون شيئاً عن المشروع، أما الذين أفادوا بأن لديهم معرفة ضعيفة به فبلغت نسبتهم 20.9٪، وبالتالي كانت إمكانية الوصول إلى المعلومات عن هذا المشروع أو غيره غير متاحة، كما أن آليات التواصل مع سكان العاصمة غير متيسرة لاستطلاع آرائهم وبالتالي، فإن مشاركتهم وأخذ موافقتهم على هكذا مشاريع تكاد تكون شبه معدومة.

ما لفت النظر في الدراسة الحقلية التي أجريت أن الحياد السلبي الملامس لحالات الإعتراض كان طاغيا في المواقف التي عبر عنها المبحوثين حيال المشروع المقترح، وبينت النتائج أن مؤشرات الرضى العام عن البلدية في أداء وظائفها منخفضة ومنخفضة جدا. كشفت الدراسة أن مجموع الذين يعتبرون جهود بلدية بيروت كانت غائبة وغير موجودة وناقصة وغير كافية شملت الشريحة الأكبر من المبحوثين بمجموع بلغ 95.7٪. بينما لم يبد أكثر من نصف أفراد العينة بقليل أي رأي حول إنجاز المشروع (لا أدري 52.2٪) لجهلهم به، وهذا بحد ذاته يعبر عن الإمتعاض من تقاعس محافظة مدينة بيروت ومجلسها البلدي عن القيام بدورهم وبواجباتهم وعدم الإلتزام تجاه الهيئة الناخبة.

أظهرت الدراسة أن ما نسبته 23.6٪ من أفراد العينة لم يحددوا موقفاً تجاه إمكانية المشروع في إتاحة فرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وسجلت النسبة نفسها من المحايدين فيما يتعلق بالضرر الذي يمكن أن يسببه المشروع بالثروة البحرية (23.6٪). وحول ما يروج له من إحتمالية مساهمة المشروع في تنشيط الحركة التجارية في المنطقة، تقاربت نسبة المحايدين 26.6٪ على هذا الطرح من نسبة غير الموافقين على اختلاف درجاتهم وبلغت 28.9٪. هذا يعكس الفجوة العميقة بين

البلدية وأبناء العاصمة وتغييبهم الملفت والمقصود في آن معاً عن المشاريع الحيوية ذات الطابع التنموي والتي تحتاج إلى موازنات ضخمة تدفع من جيب المكلف البيروتي، ما يطرح علامات استفهام كبرى حول هذا النهج المتبع.

توافقت هذه النتائج وتقاطعت في معظمها مع آراء ومواقف الناشطين من المجتمع المدني الذين انتقدوا خلال مقابلة بؤرية معهم المشروع المقدم من قبل بلدية بيروت، وسجلوا ملاحظاتهم واعتراضاتهم عليه، وتلخصت بمجملها في انعدام الشفافية وغياب الجدوى الإقتصادية الإجتماعية، ومحو ذاكرة المكان الجماعية، وركزت على المخالفات القانونية التي تمثلت بانتهاك القانون الذي اعتبر أن الشاطئ اللبناني جزء من **المنطقة الإرث ـ ثقافية** التاسعة لمدينة بيروت، التي يمنحها قانون البناء حماية مطلقة، واستغربوا في المقابل الترويج وإبراز الصورة الجمالية للمشروع على حساب الأولويات وحاجات السكان للخدمات الأساسية (نظافة، صرف صحي، إنارة، مراحيض عامة، إلخ...)، وإغفال الأضرار الناجمة عن المشروع المقترح وآثاره على البيئة البحرية والطبيعية وعدم تقديرهم العلمي للتحولات المناخية المسببة مباشرة في ارتفاع مستوى سطح البحر المضطرد.

بناء لما تقدم يمكننا أن نستخلص جدول التحليل الرباعي (SWOT Analysis) لمشروع تطوير الواجهة البحرية لمدينة بيروت وذلك على النحو التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
ـ تأهيل طريق الكورنيش والطرقات المؤدية إليه المرتكز على البعد الشكلي، الجمالي والفني للمنطقة ـ تركيب تجهيزات جديدة في الأماكن العامة تشمل مقاعد وسلات للنفايات.	ـ عدم وضع مخطط توجيهي عام لكامل الواجهة البحرية لبيروت، باعتبار المنطقة المستهدفة بالمشروع جزء منها. ـ غياب الجدوى الإقتصادية الإجتماعية للمشروع ـ غياب دراسة الأثر البيئي للمشروع. ـ انعدام الشفافية والمشاركة الفعلية لأهالي المنطقة وفعالياتها في القرار البلدي ـ تأمين مسار خاص للدرجات الهوائية على جزء من الكورنيش في غياب مخطط لإستخدامها في شوارع العاصمة. ـ وضع أكشاك ثابتة على طول الكورنيش يحجب منظر البحر عن الرواد ويلغي وظيفته الأساسية. ـ مخالفات قانونية من خلال تغيير معالم المنطقة المصنفة إرث ثقافي وتلزيم دراسة الأثر البيئي للشركة الهندسية نفسها التي ستتولى تنفيذ المشروع. (تضارب مصالح)
الفرص	**التحديات**
	ـ محو ذاكرة المكان والذاكرة الجماعية ـ تهديد الهوية الثقافية لمنطقة الكورنيش ـ الأثر البيئي السلبي الناتج عن الردميات جراء إنشاء المصطبة وتوسعة الرصيف على طول الكورنيش باتجاه البحر ـ التلوث الناجم عن الصرف الصحي وآثاره على البيئة والصحة. ـ الإضرار بالثروة البحرية والسمكية ـ القضاء على حرفة صيد الأسماك ـ القضاء على الشاطئ الصخري في المنطقة والتنوع البيولوجي. ـ عدم أخذ بالإعتبار ارتفاع مستوى البحر والأضرار المادية والبشرية الناجمة عن زيادة ارتفاع الأمواج العاتية في الشتاء وارتطامها على الدرابزين. ـ مشكلة زحمة السير الخانقة الذي سيزيد المشروع من تفاقمها، مما سيؤدي إلى المزيد من الإكتظاظ والإختناق المروري وآثاره السلبية على السكان.

وفي الختام، نشير إلى أن التجارب أثبتت عبر الزمن أن تعزيز التنمية المستدامة المنصفة والشاملة، دون تمييز بين بيروت والمناطق المحيطة بها، وتوسيع نطاق الديمقراطية وصلاحيات اللامركزية الإدارية وفق ما نص عليه الدستور من أجل تعميق مبدأ المواطنة، من شأنها أن تساهم في تماسك النسيج الإجتماعي والبلدي والمناطقي وتقوي أواصر العيش والتفاعل بين بيروت والمناطق المحيطة وسكانها، سعيا لبلد يسوده السلام والعدل والتضامن.

إن محور عملية التنمية المستدامة هو الإنسان لأنه هو الغاية والهدف، وهذا المبدأ يرتب ضرورة إشراك ومساهمة جميع المواطنين في المشاريع التنموية، كل ضمن نطاقه وقدراته، ما يساعد في تعزيز ثقافة الإلتزام بالتنمية المستدامة حيث تتجلى روح المواطنة الكاملة مع حقوقها وواجباتها ومسؤولياتها المركبة بشكل خاص في المجال المحلي؛ وعلى السلطة المحلية والبلدية عموما أن تتحمل مسؤولياتها في إشراك السكان في اتخاذ القرارات والحوكمة والإلتزام بالشفافية، وتوفير الخدمات الأساسية للنساء وكبار السن والأطفال، فضلا عن المجموعات السكانية ذات الدخل المنخفض، وبالتالي تعزيز تكافؤ الفرص والإنصاف في مجال تحقيق الأمن الصحي والإستقرار الإقتصادي الإجتماعي.

إن لبنان عموما وبيروت خصوصا التي صادقت على جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة لآفاق العام 2030، بأهدافه وغاياته، بحاجة إلى تنمية إجتماعية وبيئية وإقتصادية متساوية ومتوازنة، تحترم وتحمي وتضع موضع التنفيذ حقوق وكرامة جميع الأفراد دون استثناء من أجل تحسين جودة الحياة والقضاء على حالات الضعف لجميع سكان بيروت، أينما ولدوا، مع الإقرار بالدور الذي لا غنى عنه لمنظمات المجتمع المدني في بناء مجتمع سلمي وعادل ومنصف، وتحقيق التقدم الإجتماعي لكل فرد.

التوصيات

إستنادا إلى النتائج والإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة حول مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية المقترح من قبل البلدية نتقدم بالتوصيات التالية:

1 ـ وضع آليات للشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة المجتمعية والإستجابة لإحتياجات الناس للمؤسسات والممارسات، وتعزيز وتحسين المؤسسات الديمقراطية وتقديم الخدمات وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد؛

2 ـ تعزيز التنسيق بين البلديات بعضها البعض وبين البلديات والمؤسسات الحكومية الأخرى؛

3 ـ تعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبين منظمات المجتمع المدني والحكومات والسلطات المحلية والوطنية؛

4 ـ وضع استراتيجات وخطط تنموية محلية تعزز وتحفز على توفير فرص العمل المحلية من قبل بلدية بيروت؛

5 ـ سعي بلدية بيروت إلى تطوير وضمان استخدام الأراضي، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئة، وتحسين جودة الحياة في العاصمة والتوسع في زيادة المساحات العامة الخضراء؛

6 ـ بسبب تفاقم الإنخفاض المضطرد لمعدلات تساقط الأمطار السنوية في لبنان الناجم عن ظاهرة سخونة الأرض وانعكاساتها السلبية على كمية المياه المطلوبة للمستهلكين والزيادة المضطرة لعدد المقيمين في بيروت، فإنه أصبح ملحا على البلدية

وضع استراتيجية عامة لتقنين وترشيد استهلاك المياه في العاصمة وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

أ ـ معالجة مشكلة هدر المياه الحاصل على شبكة التوزيع التي تصل إلى نسبة 30٪ من الكمية الموزعة. لا بد من خطة طوارئ عاجلة تلحظ تجديد وتطوير هذه الشبكة وذلك عبر إجراء تعديلات على رخص أشغال الأبنية الحديثة تلزم متعهدي البناء بموجبها ضرورة تركيب الصبورات (الحنفيات) التقليدية التي تعتمد الضغط ومنع استخدام الصبورات التقليدية، كما تلحظ هذه التعديلات قيام البلدية بتقديم صبورات الضغط لساكني الأبنية القديمة من المعوزين، على أن يكون هذا القرار ملزما لجميع الساكنين في العاصمة.

ب ـ استغلال مياه الأمطار لسد العجز الحاصل في تزايد الحاجة إلى المياه في بيروت والتي أصبحت مسألة أساسية، وهذا يمكن أن يتم عن طريق وضع تشريعات تلزم متعهدي البناء إنشاء خزانات خاصة لتجميع وتخزين هذه المياه، وتقديم حوافز ومساعدات تشجع ساكني الأبنية القديمة على إنشاء هذه الخزانات التجميعية.

7 ـ القيام بأعمال الصيانة الدورية الدائمة وتبليط الرصيف في منطقة الكورنيش وزيادة وتأمين عدد المراحيض المعقمة بشكل دائم وفتحها طوال أيّام السنة، وليس موسميا كما هي الحال الآن وهي بحالة مزرية.

8 ـ تأمين الإضاءة ليلا على طول الكورنيش.

9 ـ تأمين نظافة الرصيف في منطقة الكورنيش ووضع شروط ملزمة للنظافة العامة على أصحاب الحيوانات الأليفة على الكورنيش.

10 ـ تنظيم السباحة على الشاطئ الصخري ووضع حراس بلدية على مدار الساعة ووضع مستوعبات للنفايات على الشاطئ الصخري، وردع كل من يرمي النفايات وقناني البلاستيك في البحر من الرواد، سواء على الشاطئ الصخري أو على الرصيف من خلال تغريمه مباشرة.

11 ـ إجراء مسح إجتماعي علمي وشفاف للذين هم على حدود مستوى الفقر ودونه

لتحديد نسبتهم بهدف تنفيذ أهداف العمل البلدي الواردة في أنظمتها النافذة والتي تنص على الآتي:

أ ـ إعطاء العائلات التي تتوافق والمعايير المحددة بالمسح بطاقات إستهلاكية شهرية محددة لتأمين حاجاتهم من المواد الغذائية.

ب ـ توزيع بطاقة للمعاينة الطبية وتوفير الأدويـة المجانية في المستوصفات المعتمدة أو تلك المقترح إستحداثها في مناطق بيروت مع تحديد آليات واضحة للإستفادة منها.

12 ـ تنفيذ مخطط النقل الحضري باعتماد سيارات صديقة للبيئة داخل بيروت الذي تقدم به مدير عام وزارة الأشغال والذي يبلغ ٧٠ مليون دولار لحل مشكلة أزمة السير المزمنة في بيروت.

13 ـ وضع المجلس البلدي بالتنسيق الكامل مع الجمعيات وهيئات المجتمع المدني وفعاليات العاصمة، رؤية واضحة للنهوض خدماتيا وإجتماعياً بها، من خلال استحداث مستوصفات صحية جديدة في جميع المناطق في بيروت تليق خدماتها بأهلها وبإعادة تفعيل إنشاء مختبر بيروت المركزي لسلامة الغذاء والبيئة الموافق عليه من المجلس البلدي السابق، للوقاية المسبقة من الأمراض المعدية ومن حالات التلوث على أنواعها في بيئة العاصمة، وذلك عملا بقانون سلامة الغذاء المقر من المجلس النيابي.

14 ـ تقديم بطاقة دعم مدرسي تسمح بموجبها لأبناء العائلات المعوزة الحصول على الكتب واللوازم المكتبية الضرورية لهم. (الخياط، 2019)

15 ـ إقرار قانون يحدد مهمات وصلاحيات كل من المحافظ والمجلس البلدي لمدينة بيروت بشكل يحد من تضارب الصلاحيات فيما بينهم، ما يعيق من عملية إطلاق وتنفيذ المشاريع الإنمائية المقررة، الأمر الذي يؤدي إلى هدر في الوقت والجهود والطاقات والمال العام.

المراجع

- أحمد زكي بدوي. (مايو 2011). معجم المصطلحات للعلوم الإجتماعية. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.

- الأمم المتحدة. (11 كانون الأول 1969). إعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي. الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من https: / /www.ohchr.org /AR /ProfessionalInterest /Pages / ProgressAndDevelopment.aspx

- الذاكرة. (آب، 2016). مؤسسة مؤمنون بلا حدود. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من https: / /www.mominoun.com /articles /٪D8٪A7٪D 83٪D8٪B٪84٪D8٪B0٪D8٪A7٪D9٪9

- المفكرة القانونية. (23 تشرين الأول، 2017). المفكرة القانونية. تاريخ الاسترداد 29 تشرين الأول، 2019، من http: / /legal_agenda.com /article. php?id=4005

- أمير حسن عبد الله محمد. (2019). التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، أيلول/ سبتمبر. تاريخ الاسترداد 3 نيسان، 2021، من https: / / 2019/ uploads/ wp_content/ democraticac.de/ 09/ ٪D9٪٪D8٪AC٪85 ٪D9٪D٪84

ـ أنطوان نصري مسرة. (2018). أربعة عناصر للسلم الاهلي الدائم في لبنان انطوان نصري مسره. بيروت: جامعة القديس يوسف.

ـ أنطوان نصري مسرة. (2018). اشكالية التاريخ وبناء الذاكرة في المجتمعات المتعددة: الخبرة اللبنانية. بيروت: جامعة القديس يوسف. تاريخ الاسترداد 31 تشرين الأول، 2019، من https: / /www.usj.edu.lb /pdf /chaire_un_ ar.pdf

ـ أنطوان نصري مسرة. (2018). اشكالية التاريخ وبناء الذاكرة في المجتمعات المتعددة: الخبرة اللبنانية. بيروت: جامعة القديس يوسف. تاريخ الاسترداد 31 تشرين الأول، 2019، من https: / /www.usj.edu.lb /pdf /chaire_un_ ar.pdf

ـ إيمان الحياري. (13 شباط، 2017). مفهوم مناهج البحث العلمي. تاريخ الاسترداد 5 تشرين الثاني، 2019، من https: / /mawdoo3.com/ مفهوم_ مناهج_البحث_العلمي

ـ أيمن عمر. (12 شباط، 2020). الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي. تاريخ الاسترداد 3 نيسان 2021، من https: / /studies. aljazeera.net /ar /article /4566

ـ النشرة. فنيانوس ترأس اجتماعا لمشروع تطوير كورنيش عين المريسة. (30 أيار 2019). تم الاسترداد من https: / /www.lbcgroup.tv /news /lebanon / D9 /%.447405 /%.D9%.81%.D9%.86%.D%.8A

ـ دياب يوسف. (28 أيلول، 2019). «الإنماء المتوازن» في لبنان لا يزال حبراً على ورق. الشرق الأوسط (14914). تم الاسترداد من https: / /aawsat. com/ .../ .../ article/ «الإنماء-المتوازن»-في-لبنان-لا-يزال-حبراً-على-ورق)

ـ رابطة أهالي عين المريسة. (2019). كتاب من سكان عين المريسة إلى رئيس بلدية بيروت. بيروت. تاريخ الاسترداد 24 أيلول 2019

- رابطة عين المريسة. (28 آب 2019). عين المريسة، بيروت: رابطة عين المريسة.

- رضا صوايا. (16 تموز، 2019). بيروت بين الأغلى عالميا والأدنى في المعيشة. جريدة الأخبار. تاريخ الاسترداد 5 أيار، 2021، من -https: / /al akhbar.com /Finance_Markets /273567

- روزيت فاضل. (10 3، 2020). صيادو لبنان... تحديات مرتبطة بفقر المخزون السمكي. النهار العربي. تاريخ الاسترداد 5 أياراً 2021، من https: / /www. annaharar.com /arabic /lifestyle /from-the-world /021020204

- رولا قباني. (الإثنين 14 تشرين الأول، 2019). تطوير الواجهة البحرية للكورنيش. (هيفاء سلام، المحاور) بيروت، لبنان.

- ريتا الجمال. (23 شباط، 2020). تآكل الطبقة الوسطى... سياسات اقتصادية فاشلة أدت لإفقار لبنان. تاريخ الاسترداد 2021 نيساناً 2021، من https: / /www.alaraby.co.uk /%D8%AA%D8%A2%D9%83%D9%84-84 %D8%A7%D9%8

- شيرين إدريس داعوق. (14 تشرين الأول، 2019). مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية. (هيفاء سلام، المحاور) عين المريسة، بيروت.

- صفاء عياد. (11/ 5/ 2019). مشروع بلدية بيروت التخريبي: تدمير الشاطئ الصخري للكورنيش. المدن. تم الاسترداد من https: / /www.almodon. com /society /2019 /5 /11 /%D9%D9%B1%D8%B4%D8%85%B%D8%88

- صيد أحمد سفيان. (ايلول/ سبتمبر، 2019). مقالة افتتاحية لرئيس تحرير المجلة. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، 1 (1). تاريخ الاسترداد 3 نيسان، 2021، من https: / /democraticac.de /wp-content /uploads /2019 /09 /% /09 %D9%D9%AC%D8%85%D%84

- عبد الحليم جبر. (14 تشرين الأول، 2019). مشروع تطوير الواجهة البحرية للكورنيش. (هيفاء سلام، المحاور)

- عبد العزيز الطاهري. (2016). الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية (1912_1956). تأليف حميد هيمة، الذاكرة بين البحث الأكاديمي والبعد البيداغوجي. الرباط، المغرب: دار أبي رقراق. تم الاسترداد من https: / /ribatalkoutoub.com /?p=2636

- عبد الله إبراهيم. (آب، 2018). مؤسسة مؤمنون بلا حدود. تاريخ الاسترداد 2 تشرين الثاني، 2019، من https: / /www.mominoun.com /articles /٪D8٪ 8A٪D٪84٪D8٪A3٪D8٪B1٪D8٪B4٪D9٪A7٪D9

- عصام سليمان. (نيسان، 2002). اللامركزية الادارية والانماء المتوازن،. مجلة الجيش اللبناني (العدد 40). تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من https: / /www.lebarmy.gov.lb /ar /content /٪D8٪A7٪D9٪84٪84٪D9 85٪D8٪B1٪٪D8٪A7٪D9

- عياد أبلال. (أيار، 2019). مؤسسة مؤمنون بلا حدود. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من https: / /www.mominoun.com /articles /٪D8٪ 83٪D8٪B٪84٪D8٪B0٪D8٪A7٪D9٪A7٪D9

- فراس حمية. (2019 آذار، 17). تأخر سن الزوواج في لبنان.. أسباب إقتصادية وآثار نفسية وإجتماعية. تاريخ الاسترداد 3 نيسان، 2021، من https: / /www.ultrasawt.com /٪D8٪AA٪D8٪A3٪D8٪AE٪D8٪B1_ 86٪٪D8٪B3٪D9

- كوثر حنبوري. (الأربعاء 16 أيلول، 2015). إقتصاد. تاريخ الاسترداد 31 تشرين الأول، 2019، من https: / /www.eliktisad.com /news /show /194 _ 84٪D8٪BA_٪D9٪٪343 /٪D8٪AA٪D8٪A8٪D9 _

- كيت هولي. (12 13، 2014). تاريخ الاسترداد 25 12، 2020

- ليال أحمد. (8 شباط، 2018). دور الشباب في تنمية المجتمع. موضوع. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من https: / /mawdoo3.com /٪D8٪AF٪ 84٪D8٪B4٪D8٪A8٪٪88٪D8٪B1_٪D8٪A7٪D9٪D9

- ليلى العرباوي. (2014). الذاكرة الجماعية: الأصل والتفرعات. أماراباك، المجلد الخامس (3). تم الاسترداد من www. amarabac. com

- مجموعة البنك الدولي. (20 نيسان، 2020). تاريخ الاسترداد 25 كانون الأول، 2020، من https: / /www.albankaldawli.org /ar /topic / urbandevelopment /overview

- محمد خليل السباعي. (17 أيلول، 2019). «نقاشات حادة بين النواب وأعضاء المجلس البلدي وفاعليات في «مؤتمر إنماء بيروت». اللواء. تاريخ الاسترداد 1 تشرين الثاني، 2019، من ، http: / /aliwaa.com.lb /share /201268/

- مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية. (الإثنين 28 تشرين الأول، 2019). الجامعة اللبنانية، مركز المعلوماتية القانونية. تم الاسترداد من egallaw.ul.edu.lb /LawArticles.aspx?LawArticleID=1076434&LawI

- مريم سيف الدين. (14 أيار، 2019). عيتاني يؤكد تغيُر المخطط ويعترف بضرر المشروع.. أهالي عين المريسة وبيروت مدينتي يرفضون «تبليط البحر». المفكرة القانونية. تم الاسترداد من https: / /www.legal_agenda.com / article.php?id=5570

- مؤتمر إنماء بيروت. (الإثنين 16 أيلول 2019). بيروت.

- مؤسسة عامل. (2018). الحق في المدينة في بيروت الكبرى. بيروت: شبكة حقوق الأرض والسكن. تاريخ الاسترداد 25 12، 2020، من https: / /hlrn. org /img /documents /Assessment_FINAL_AR.pdf

- ميشال خوري. (كانون الثاني، 1961). معنى سياسة الانماء. مجلة الحكواتي (العدد 3). تم الاسترداد من hakawati.la.utexas.edu/ 2011/ 12/ 28/ .٪D9٪D9٪B9٪D8٪85٪D9٪86٪٪B3٪D8٪_89

- ناتالي روبيل. (نيسان/ أبريل، 2016). تاريخ الاسترداد 25 كانون الأول، 2020، من الأمم المتحدة: https: / /www.un.org /ar /chronicle /article /20120

- ناديا الحلاق. (27 شباط، 2019). كابوس «العنوسة» يخيّم.. لبنان يتصدر العالم العربي. مجلة الأنـاضـول. تاريخ الاسـترداد 3 نيسان، 2021، من https: / /www.aa.com.tr /ar /٪D8٪A7٪D9٪82٪D8٪84٪D8٪AA٪D9٪A7٪D8٪B1٪

- ناهدة الخليل. (الإثنين 14 تشرين الأول، 2019). تطوير الواجهة البحرية للكورنيش. (هيفاء سلام، المحاور) بيروت.

- نزيه الخياط. (18 أيلول، 2019). اللواء. تاريخ الاسترداد 5 تشرين الأول، 2019، من http: / /aliwaa.com.lb /٪D9٪85٪D9٪A7٪D8٪82٪D٪84٪D8٪B /٪D8٪A3٪D8٪AA /٪D8٪A7٪8/

- هديل فرفور. (4 شباط، 2019). تأهيل الكورنيش البحري لبيروت: التعدّيات مستمرة والبحر إلى مزيد من الردم. الأخبار. تم الاسترداد من https: / /al-akhbar.com /Community /265726

- هيام طـوق. (27 أيلول، 2017). المستقبل في بـيـروت... برنامج مكثّف لتطوير البنى التحتية والتحسين البيئي. ليبانون فايلز. تم الاسترداد من www.lebanonfiles.com /news /1235475

- هيفاء سلام. (2019). مسار التنمية والتطوير، من إيرفد إلى ماكينزي. تأليف هيفاء سلام، لبنان من إيرفد إلى ماكينزي. بيروت: دار النهضة العربية.

الملحق

إستمارة

رقم الإستمارة: ....

التاريخ: ..../ ..../ ....

تاريخ التنفيذ: ....

إستمارة دراسة بعنوان: «**مشروع تطوير واجهة بيروت البحرية بين الإنماء المطلوب وذاكرة المكان المفقود (كورنيش عين المريسة نموذجا) ـ دراسة ميدانية**»

من إعداد: د. نزيه الخياط و د. هيفاء سلام

2019 ـ 2020

ملاحظة: هذه الإستمارة مخصصة لإعداد دراسة ميدانية في إطار العلوم الإجتماعية، يرجى التكرم بتعبئتها مع تقدير جهودكم في الإجابة على الأسئلة الواردة فيها بكل عناية واهتمام وصدق وموضوعية وتعاونكم معنا في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

نلفت انتباهكم إلى أن نتائج الدراسة والمعلومات المقدمة من قبلكم ستستخدم لأغراض بحثية علمية بحتة مع تأكيد الحفاظ على السرية التامة لجهة أسماء المستطلعين وبياناتهم الشخصية.

أولا- البيانات الأولية:

1ـ النوع:

أ ـ أنثى ☒ ب ـ ذكر ☒

2ـ منطقة السكن:

أ ـ عين المريسة (الكورنيش البحري) ☒ ب ـ بيروت وضواحيها ☒

3ـ الفئة العمرية:

أ ـ (15 ـ 24) ☒ ب ـ (25 ـ 34) ☒ ج ـ (35 ـ 49) ☒ د ـ (50ـ59) ☒

هـ ـ (60ـ69) ☒ و ـ 70 وما فوق ☒

4ـ المستوى التعليمي:

أ ـ إبتدائي وما دون ☒ ب ـ متوسط ☒ ج ـ ثانوي ☒ د ـ جامعي وما فوق ☒

5ـ الحالة الإجتماعية:

أ ـ متأهل ☒ ب ـ أعزب ☒ ج ـ مطلق ☒ د ـ أرمل ☒

6ـ الدخل الشهري للأسرة:

أ ـ أدنى من 800 ألف ل.ل. ☒

ب ـ من 800 ألف ل.ل.ـ مليون ونصف ل.ل ☒

ج ـ من مليون ونصف ـ 3 ملايين ل.ل. ☒

د ـ من 3 ملايين ل.ل.ـ 5 ملايين ل.ل. ☒

هـ ـ 5 ملايين ل.ل. وما فوق ☒

-7 عدد أفراد الأسرة

أ ـ 1ـ2 ☒ ب ـ 3ـ5 ☒ ج ـ 6ـ8 ☒ د ـ 9 وما فوق

8 ـ كيف تصنف وضعك المادي؟

أ ـ ضعيف جدا ☒ ب ـ ضعيف ج ـ متوسط ☒ ج ـ جيد ☒
د ـ جيد جدا ☒

8 ـ الوضع المهني:

أ ـ لا يعمل ☒ ب ـ متقاعد ☒ ج ـ موظف حكومي☒

د ـ عامل في مؤسسة خاصة ☒ ح ـ حرفي ☒ ط ـ قطاع التعليم ☒ ك ـ السلك العسكري ☒ ل ـ مهنة حرة (تاجر، محامي، مهندس، طبيب، إلخ) ☒

ثانياً ـ الكورنيش البحري وأسباب إرتياده

10 ـ أرتاد الكورنيش:

أ ـ دائما ☒ ب ـ غالبا ☒ ج ـ أحيانا ☒ د ـ نادرا ☒ هـ ـ أبدا ☒

11 ـ دوافع إرتياد الكورنيش البحري:

البنود وتيرة الإرتياد	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
أ ـ للتنزه والتمتع بمنظر البحر					
ب ـ لممارسة الرياضة					
ج ـ للتنفيس عن ضغوط العمل					
د ـ لصيد السمك					
هـ ـ للقاء الأصدقاء والرفاق					
و ـ لترفيه العائلة والأولاد					
ز ـ نادرا ما أتردد على الكورنيش					
د ـ لا أرتاده أبدا					

12- نوع الرياضة التي تمارسها على الكورنيش

أ – لا شيء ☒ ب ـ المشي ☒ ج ـ الركض ☒ د ـ الدراجة الهوائية ☒ هـ ـ patins à roulettes ☒

13- أتردد على الكورنيش البحري:

أ ـ بمفردي ☒ ب ـ برفقة العائلة والأولاد ☒ ج ـ مع رفاقي وأصدقائي ☒

د ـ مع حيوان أليف أهتم به ☒

14 ـ ما هي المظاهر التي تشكل مصدر إزعاج لك في الكورنيش؟

	نعم	لا
أ ـ كثرة المتسولين	☒	☒
ب ـ الباعة المتجولين	☒	☒
ج ـ الإزدحام والضجيج	☒	☒
د ـ صعوبة ركن السيارة وإيجاد المرائب	☒	☒
هـ ـ ندرة إرتياد الشاطئ مجانا وانعدام تنظيم دخوله	☒	☒
و ـ غياب الصيانة الدورية لأرصفة الكورنيش	☒	☒
ز ـ إنعدام النظافة، وجود مخلفات الحيوانات الأليفة وقلة الحاويات للنفايات	☒	☒
ح ـ تلوث الشاطئ بالمستوعبات البلاستيكية ومياه الصرف الصحي	☒	☒
ط ـ قلة المراحيض العامة اللائقة	☒	☒

15ـ الأوقات المفضلة بالنسبة لك لإرتياد الكورنيش البحري:

أـ الفترة الصباحية ☒

ب ـ فترة بعد الظهر ☒

ج ـ الفترة المسائية ☒

ثالثا ـ مشروع تطوير الواجهة البحرية للكورنيش

16- هل أنت على إطلاع بمشروع بلدية بيروت لتطوير الكورنيش ؟

أـ نعم ☒ ب ـ لا ☒

17- ما هي درجة معرفتك بالمشروع المقترح لتطوير الواجهة البحرية للعاصمة؟

أ ـ لا أعلم شيئاً ☒ ب ـ معرفة ضعيفة ☒ ج ـ متوسطة ☒ د ـ جيدة ☒ هـ ـ جيدة جدا ☒

18ـ كيف علمت بالمشروع؟

أ ـ لم أعلم به

ب ـ من خلال وسائل الإعلام (التلفاز، الراديو، الصحف والمجلات) ☒

ج ـ مواقع التواصل الإجتماعي (فايسبوك، تويتر، إنستغرام) ☒

د ـ أهالي المنطقة والجيران ☒

هـ ـ من قبل الأهل والأقارب ☒

و ـ من مختار المنطقة ☒

ز ـ من خلال الندوات واللقاءات مع أعضاء البلدية ☒

ح ـ من اللقاءات المفتوحة التي نظمتها جمعيات المجتمع المدني على الشاطئ ☒

19 ـ إذا كنت على دراية بمشروع تطوير الواجهة البحرية المقترح، هل توافق على تنفيذه؟

أ ـ نعم ☒ ب ـ لا ☒ ج ـ لا أدري ☒

20 ـ كيف تقيم نشاط البلدية وجهودها لتعريف الرأي العام وأهالي العاصمة بالمشروع ؟

أ ـ كافية وهادفة ☒ ب ـ ناقصة وغير كافية ☒ ج ـ غائبة وغير موجودة ☒

رابعا ـ آراء المستطلعين حول كورنيش بيروت، مشروع تطويره ومكانته في الذاكرة الجماعية

21 ـ ضع إشارة (√) في الخانة التي تراها مناسبة مع العبارة الواردة في الجدول الآتي:

درجة الموافقة / البنود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1 ـ الكورنيش جزء من هوية العاصمة الثقافية، يجب الحفاظ عليها.					
2 ـ يفتقد الكورنيش إلى النظافة والصيانة والإنارة					
3 ـ أي مشروع يغير معالم الكورنيش غير مرحب به					
4 ـ إقفال الواجهة البحرية سيقلل من إرتياده للتنزه.					
5 ـ الكورنيش هو من المساحات العامة القليلة المتاحة في العاصمة.					
6 ـ تطويرالكورنيش وتوسعته ينشط الحركة التجارية في المنطقة.					
7 ـ مشروع تطوير الكورنيش يساهم في تشغيل الأيدي العاملة الشابة.					
8 ـ أي مشروع لتوسيع الكورنيش يجب أن يحافظ على حرفة صيد السمك.					

9 ـ يجب أن يقتصر المشروع على تحسين البنية التحتية (صرف صحي، إنارة، صيانة، ترميم، ونظافة، إلخ).					
10 ـ توسيع الكورنيش باتجاه البحر سيضر بالثروة البحرية.					
11 ـ النشاطات الترفيهية والموسيقية مقابل المسجد يطال حرمة معلم ديني.					
12 ـ يمثل الكورنيش مركز تلاقي لجميع أهالي بيروت وسائر المناطق اللبنانية.					
13 ـ منطقة الكورنيش تختزن ذكرياتي العائلية ومراحل طفولتي.					
14 ـ مشروع توسيع الكورنيش سيزيد من جماليته ورواده.					